

أشكال الاحتجاج في مصر بين الثبات والتغير
دراسة تحليلية للاحتجاجات العمالية والطلابية

إعداد

د/ حنان محمد حافظ

مدرس بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة

مقدمة

أكدت بعض دراسات "الثقافة والشخصية" أن عامل العلاقة بين السلطة الحاكمة والمجتمع لعب دوراً محورياً في صبغ الشخصية الوطنية المصرية بسمات محددة، حيث غلب على هذه العلاقة سمة القهر السياسي التي اعتبرها جمال حمدان منبع معظم سلبيات هذه الشخصية، وأوضح ذلك بقوله: "مهما جاء كشف حساب المزايا والمثالب، فثمة شئ واحد مؤكد لا خلاف عليه من الجميع تقريباً أن معظم سلبيات وعيوب الشخصية المصرية إنما يعود أساساً وفي الدرجة الأولى إلى القهر السياسي الذي تعرضت له ببشاعة طوال التاريخ. ومن هنا يجمع الكل على أن النغمة الأساسية واللحن الخفي المستمر وراء الشخصية المصرية في علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعسة هي العداة المتبادل والريبة المتبادلة، هي الحب المفقود والبغض الموجود بلا حدود... وأنه لا حل ولا أمل للشخصية المصرية حتى اليوم في التغير ولا في التخلص من سلبياتها الخطيرة والمعقدة إلا بتغيير وتصفية القهر السياسي"^١.

من ناحية أخرى، أوضح التاريخ الاجتماعي المصري آليات للتكيف وأخرى للمقاومة كاستجابة للأفراد لهذا المناخ الذي اتسم بالقهر المتعدد الجوانب - الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي - والذي أسفر عن مظاهر أخرى من أهمها الفقر. ولكن من الصعب التمييز بين تلك الآليات على الصعيد العملي في كثير من الأحيان، فاختلاطها وازدواجية أدوارها أدى إلى أنه يمكن اعتبار آليات التكيف في ذاتها جزءاً من آليات المقاومة أيضاً، بل نظر إليها الكثير من الكتاب والمحللين، بوصفها مقاومة سلبية^١.

وإذا ما أردنا الإشارة إلى أبرز آليات تكيف الأفراد مع الواقع نجد تنوعاً في الحكم والأمثال الشعبية المصرية التي حثت على الخضوع التام للسلطة والاستكانة لها، على سبيل المثال: "اللي يتجوز أمي أقوله يا عمي"، أو "أرقص للقرد في زمانه". فضلاً عن استخدام الوعاظ لآيات قرآنية بعينها للحض على طاعة ولي الأمر، والتسليم بالتفاوت في الثروات على أساس أن الله وحده مقسم الأرزاق، وإزدراء الثروة على أساس أن الفقير أقرب الناس إلى الله^١.

وقد طور المصريون عبر تاريخهم، آليات أخرى للتكيف أو لمقاومة مناخ القهر متمثلة في التحايل على ظروفهم، وكبت المشاعر وإخفاء الصراعات المضطربة داخل النفس، والتكاسل

عن العمل، والبعد عن الدقة والاتقان... وغير ذلك من آليات قامت بدور كبير في بقائهم واستمرارهم بإزاء علاقات القهر. كذلك طوروا في الوقت ذاته ما يمكن أن نسميه أنماط إيجابية من التحايل، كتحايل المصريين المعاصرين على ظروف الفقر ونجاحهم في تدبير معاشهم بأبسط الأمور. وليس ثمة خلاف في أن المصريين يتحايلون على القوانين التي لا تجد لها صدى نفسي اجتماعي لديهم، وهذه الظاهرة امتداد لتراث عريق من التحايل على التعسف السياسي والبيروقراطي، كالتحايل على الضرائب، أو الجمارك^١.

كما عكس الأدب الشعبي الذي يعود إلى الدولة القديمة مقاومة الشعب المصري لمظاهر معاناته من الاستبداد والظلم، وخير مثال على ذلك قصة "الفلاح الفصيح" وشكواه المنقوشة على بردية محفوظة في متحف برلين ملامح الوعي الشعبي بما يجب أن تكون عليه سياسة الدولة إزاء الشعب، فعلى لسان الفلاح خون أنوب في شكواه يحدد تصوره لواجبات الحكومة إزاء المواطنين: "أن تقضي على الظلم، وتقيم العدل، وتوفر الطعام والملبس والدفء، وأن تقف إلى جانب الفقير ضد ظالميه"^١.

وقد أعاد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى الأذهان المقولات والمواقف التي توضح التاريخ الطويل للاحتجاج والمقاومة للمصريين، بدءاً من تلك الشكوى للفلاح الفصيح، مروراً بكافة الانتفاضات الشعبية، والاحتجاجات الجماعية عبر المراحل التاريخية المختلفة، والتي تعددت آلياتها وأشكالها، ومن ثم سوف تركز هذه الدراسة على أشكال الاحتجاج في المجتمع المصري عقب هذه الثورة. وستنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام أساسية؛ وهي: القسم الأول سيتناول إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية. والقسم الثاني: الحركة الاجتماعية من الحرمان إلى الاحتجاج: رؤية نظرية. أما القسم الثالث فهو: الاحتجاجات العمالية والطلابية في مصر من انتفاضة يناير ١٩٧٧ حتى ثورة يناير ٢٠١١. وأخيراً القسم الرابع: أثر ثورة ٢٥ يناير على الاحتجاجات العمالية والطلابية في مصر.

أولاً: إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

يعرفنا التراث الأنثروبولوجي المعاصر أن الثقافة الفرعية قد لا تكون أحياناً مجرد تنويعه أو تفرعة من الثقافة الأم، وإنما يمكن أن تتحول إلى ثقافة مضادة؛ وذلك عندما تتخذ مواقف

المعارضة المباشرة للثقافة المسيطرة في المجتمع الذي تعيش فيه، فترفض أهم قيمها ومعاييرها، وتتبنى القيم والمعايير المضادة لها^١.

ويمكن اعتبار ثقافة الاحتجاج (التي تتبع منها أشكال الاحتجاج المختلفة) ثقافة مضادة تحاول أن تجعل من خطاب الاحتجاج فكراً وفعلاً للرد على ما أصاب المجتمع من اختلالات في إطار ما يسمح به المجتمع المدني وحدوده القصوى. والواقع أن التطور الذي طرأ على ثقافة الاحتجاج بعد تفعيل مفهوم مؤسسات المجتمع المدني واستبداله بمؤسسات الدولة، سمح بوجود ثقافة خاصة جديدة بديلاً عن ثقافة الصمت أو الخوف التي فرضتها آليات ووسائل الدولة، تلك التي عملت بقوة على القهر والاضحاض والتمييز وغياب وتفنيت الوعي الجماعي، وغياب المشاركة السياسية "الحقيقية" ولئن كانت سياسات الدولة قد ساهمت في حدوث اللامعيارية (الأنومي) حسب مفهوم دوركايم. فالدولة بانصياعها لهذه السياسة قد وضعت جبلاً شاهقة دون تحقيق الأهداف والقيم الاجتماعية وبين الوسائل والمعايير الثقافية التي تساعد على تحقيقها^١، وهو ما جعل البعض يصيغ مجموعة من الآليات لتحقيقها وذلك عن طريق الابتكار أو اللجوء إلى الاستجابة الشعائرية، أو نهج بعض القيم الانحرافية، أو ولوج الانسحاب والتفوق على الذات، ومن ثم رفض قيم المجتمع^١.

ومن هنا يمكن القول إن التعبير عن ثقافة الاحتجاج يتخذ أشكالاً متعددة وفقاً للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع في كل مرحلة تاريخية. وقد ميز الباحثون بين شكلين من الاحتجاجات المصرية القديمة وهما^١:

١- **الاحتجاجات فردية الطابع:** مثل إطلاق الأمثال الشعبية والنكت والتريقة والتورية والعبارات المسجوعة والهروب من السلطات، بل إن قيام بعض المصريين بإحداث عاهات في أجسادهم، كفقء أحد العينين أو بتر الأصبع السبابة، كان نوعاً شائعاً من الاحتجاج الخفي على عملية التجنيد الإجباري في عصر محمد علي.

٢- **الاحتجاجات جماعية الطابع:** برز الرفض والاحتجاج الجماعي العلني في مصر القديمة في أحداث متعددة، مثل تكرار ثورات وانتفاضات المصريين ضد "رئيس الثاني"، وزمن حكم البطالمة، وأيام الحكم الروماني، والبيزنطي، وزمن الأمويين، والعباسيين، وزمن الخليفة المستنصر، وكذلك في العصر المملوكي، والعثماني، وما تلاه من عصور الاحتلال

الفرنسي والبريطاني، وضد فساد الملك، وفي انتفاضة الخبز الشهيرة في ١٨ يناير ١٩٧٧ أثناء فترة حكم الرئيس السادات. وقد اعتبر المحللون أن تلك الانتفاضة كانت آخر التحركات الجماهيرية الواسعة، ثم جاء التحرك الجماهيري الأوسع يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ليضم مختلف فئات المجتمع المصري، ويقف في صفوفه الأمامية فئة الشباب، وهذا التحرك حدد مطالبه (الاجتماعية والسياسية) في شعار "عيش..حرية..عدالة اجتماعية"، واختار أسلوب الاحتجاج تحت شعار "سلمية...سلمية". وبعد نجاح هذا الاحتجاج الثوري في إسقاط النظام السابق تحت حكم محمد حسني مبارك بتتحيه عن السلطة يوم ١١ فبراير ٢٠١١، واجه المجتمع المصري موجة عاصفة من الاحتجاجات خاصة الجماعية لم يشهدها عبر مراحلها التاريخية المختلفة.

ومن ثم تتجسد إشكالية هذه الدراسة في تساؤل أساسي وهو: كيف أثرت ثورة ٢٥ يناير على أشكال الاحتجاج لدى بعض الفئات الاحتجاجية الجماعية في المجتمع المصري ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سوف نتبع عدة إجراءات منهجية تتمثل فيما يلي:

أ- تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف عام وهو التعرف على أثر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على أشكال الاحتجاج في مصر، ومدى الثبات والتغير الذي طرأ على الجوانب المرتبطة بالاحتجاج لدى بعض الفئات الاحتجاجية، من حيث المطالب التي تتادي بها هذه الفئات سواء كانت مرتبطة بمصالحها الفئوية أو مطالب عامة لمختلف فئات المجتمع، أو كلاهما معاً. فضلاً عن شكل استجابة السلطة السياسية لهذه الاحتجاجات.

وسوف تهتم هذه الدراسة بفئتي العمال والطلبة على اعتبار أن كليهما له باع طويل في الاحتجاج الجماعي. وقد تحالف العمال والطلبة عبر المراحل التاريخية المختلفة في العديد من الاحتجاجات، وكان هذا التحالف يمثل تهديداً حقيقياً للسلطة السياسية؛ لذلك حاولت السلطة على مر التاريخ إحكام قبضتها بشتى الطرق على هاتين الفئتين تحديداً^١.

ولتحقيق الهدف العام للدراسة سنطرح عدد من التساؤلات الفرعية وهي تتمثل فيما يلي:

١- ما مدى تغير طبيعة المطالب العمالية والطلابية بعد ثورة ٢٥ يناير ؟

٢- ما مدى التغيير الذي طرأ على أشكال الاحتجاجات العمالية والطلابية بعد الثورة؟

٣- ما مدى اختلاف استجابة السلطة السياسية لاحتجاجات العمال والطلاب بعد الثورة؟

ب- منهجية الدراسة وأساليب التحليل والتفسير:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن؛ لمعرفة مدى الثبات والتغيير الذي طرأ على الاحتجاجات العمالية والطلابية خلال الفترة الزمنية من ١١ فبراير ٢٠١١ (تاريخ تنحي الرئيس السابق حسني مبارك) حتى ١١ فبراير ٢٠١٣، حيث شهدت هذه الفترة الحكم العسكري منذ ١٨ فبراير ٢٠١١، ثم تسليم السلطة للرئيس المنتخب محمد مرسي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وذلك بالمقارنة مع تلك الاحتجاجات منذ انتفاضة ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧ حتى قيام ثورة ٢٥ يناير.

وفي ضوء استناد العديد من دراسات تحليل أحداث الاحتجاج إلى الصحف وغيرها من وسائل الإعلام كمنهجية أساسية لتحليل بياناتها، فضلاً عما أشار إليه الباحثون في هذا المجال حول ما تتطوي عليه هذه المنهجية من مشكلة "التحيز في الاختيار" (أي تركيز بعض الصحف على أحداث بعينها للاحتجاج دون غيرها)^١، فقد تم اختيار صحيفة المصري اليوم كمصدر ثانوي للاحتجاجات العمالية والطلابية عقب ثورة ٢٥ يناير باعتبارها جريدة مستقلة، مما قد يضمن - إلى حد كبير - مواجهة مشكلة "التحيز في الاختيار". بالإضافة إلى أنها أكثر الجرائد التي غطت إضرابات واحتجاجات العمال وفقاً لتقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٠.

كما سيتم الاعتماد على تحليل المضمون الكيفي لأهم البيانات الصادرة عن المدونات الدائمة لقضايا العمال كحركة "التضامن"^١، وقضايا الطلاب كحركة "طلاب المقاومة" وحركة "حقي"^١؛ نظراً لأن تلك المدونات (والوسائل الإلكترونية الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي عمومًا) تعد أهم أساليب الاحتجاج المستجدة التي برزت فعاليتها في الحشد للاحتجاج قبل ثورة ٢٥ يناير، وتأكدت هذه الفعالية أثناء هذه الثورة، وفيما بعدها أيضاً.

وفيما يتعلق بأساليب التفسير، فسوف يتم تفسير البيانات في ضوء الأوضاع المجتمعية التي صاغتها ثورة ٢٥ يناير، فضلاً عن المقولات النظرية التي استندت إليها هذه الدراسة في تفسير الحركات الاجتماعية.

ج- مفاهيم الدراسة:

يمكن توضيح مفهوم الاحتجاج Protest، من خلال التعريفات النظرية لأشكاله الأساسية المتمثلة في المفاهيم التالية: الإضراب، والتمرد، والثورة، والعصيان المدني، المقاومة السلبية، والمظاهرة، والحركة الاجتماعية، تمهيداً لتعريف أشكال الاحتجاج (بصفة عامة) إجرائياً.

١- الإضراب Strike

شكل من أشكال الفعل في المجتمع الصناعي يتضمن الامتناع عن العمل، على نحو يمثل فصماً مؤقتاً لعرى عقد العمل. ويعني سلوك الإضراب الإيجابي منع (الإدارة) من استخدام أي قوة عاملة بديلة، وذلك عن طريق زرع مراقبي الإضراب. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى توقف الإنتاج جزئياً أو كلياً إلى أن يتم تسوية الموضوع المتنازع عليها على نحو يرضي العمال. والإضرابات هي الإجراء الرادع الذي تلجأ إليه النقابات العمالية عادة، ولذلك يعد في مثل هذه الحالات إضراباً رسمياً. أما الإضرابات غير المشروعة (أو غير الرسمية) فتنشأ من مسيرات أو إجراءات عفوية وغير منظمة تحت زعامة قادة عاديين (غير نقابيين).

وتستخدم الإضرابات أيضاً كطريقة للاحتجاج الاجتماعي والسياسي، حيث يستهدف إضراب العمال التأثير على سياسات الحكومة أو الدولة. ومن هنا جاءت عبارة "الإضراب السياسي"، أو "الإضراب العام" حيث يشترك في الإضراب جميع السكان أو الجانب الأكبر منهم^١.

٢- تمرد، ثورة Rebellion, Revolution

تم تعريف مفهومي التمرد والثورة بإيضاح الفرق بينهما، حيث يُعرف التمرد عادة بأنه ثورة ضد أصحاب السلطة تقوم بها جماعة منافسة، على حين لا تعني الثورة التنافس على حيازة القوة فحسب، وإنما تعني كذلك القضاء على أبنية القوة القائمة واستبدالها بأشكال جديدة من التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ومع ذلك فإن التمييز بين التمرد والثورة ليس دائماً أمراً قاطعاً، نظراً لأن الحركة التي تبدأ كتمرد، يمكن أن تتحول إلى ثورة إذا توفرت الشروط الملائمة لتحول المجتمع بنائياً. كما أن الحركة التي تبدأ كثورة يمكن أن يتضح فيما بعد أنها لم تكن سوى تمرداً، عندما تنتاسي الحركة التغييرات التي وعدت بها، ولا يبقى منها في النهاية سوى إحداث تغيير في أعضاء الصفوة الحاكمة^١.

وقد أصبحت كلمة ثورة تطبق بشكل فضفاض على كل تغير اجتماعي بعيد المدى، كما هو الحال في : الثورة الصناعية، وثورة الكمبيوتر، وغيرها. ولكننا نؤكد أن معناها الأساسي ما زال سياسي الطابع. وتعتبر الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ هما النموذجان السائدان لكل الثورات الحديثة جميعًا. فكلاهما كانت له أجندة سياسية واضحة. وكلاهما أنتهى بتحول كامل في علاقات القوة أو السلطة.

ولا يكتمل أبدًا التغير الثوري في أي مجتمع. كما أن نتائجه تأتي شديدة الاختلاف من مجتمع إلى آخر. فهناك عناصر من النظام القديم تظل باقية، كما حدث في فرنسا بعد عام ١٧٨٩، وفي روسيا بعد عام ١٩١٧، والتي ترفع الشعارات المثالية التي أدت إلى قيام الثورة^١.

٣- عصيان مدني Civil Disobedience

يشير العصيان المدني - بالمعنى الضيق- إلى رفض بعض أفراد المجتمع أو كلهم دفع الضرائب، أو طاعة القوانين، أو الوفاء بالتزاماتهم نحو الدولة، في محاولة منهم لتغيير سياسة الحكومة بوسائل سلمية. ومن أبرز أمثلة ذلك، حركة العصيان المدني التي قادها غاندي ضد الحكم البريطاني في الهند. ومن الأمثلة المعاصرة رفض عدد كبير من الناخبين البريطانيين دفع الضريبة المحلية (أو ما يطلق عليه ضريبة الرأس) لتمويل مصروفات تلك الإيرادات. وبصفة عامة يمكن أن يتحول العصيان المدني إلى أشكال أخرى - قد تتسم بالعنف أحيانًا- من المعارضة الجماعية أمرًا عسيرًا. فإن ما قد يعد اعتراضًا سلميًّا ضد ضرائب معينة (لسبب أو لآخر) يمكن أن يتحول إلى حوادث عنف عرضية. والحقيقة أن الدولة كثيرًا ما تسم مثل هذه الاعتراضات بأنها عصيان مدني، وذلك لكي تتمكن من إدانة المشاركين فيها^١.

٤- المقاومة السلبية Passive Resistance

المقاومة السلبية هي تكتيك للمقاومة غير العنيفة للسلطات، وكان للمهاتما غاندي فضل ريادته في حملته ضد الحكم البريطاني في الهند في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. وقد أصبحت المقاومة السلبية منذ ذلك الحين أسلوبًا مقبولًا تستخدمه الأقليات لتمارس ضغطًا معنويًّا على جماعات الأغلبية. وقد أستخدم هذا التكتيك أيضًا على نطاق واسع من قبل حركات السلام، والحركات المعادية للقوة النووية، وحركات مناهضة الإجهاض. وبصفة عامة، تحتوي المقاومة

السلبية مجموعات من المتظاهرين الذين يحتلون حيزًا عامًا أو محظورًا، ويسمحون بإلقاء القبض عليهم أو التحرش بهم من جانب السلطات، دون أن يظهروا أية مظاهر للعنف نتيجة لذلك. وتعد قوة المقاومة السلبية في جوهرها قوة أخلاقية. وهي تخلق تصورات يمكن أن تستميل وسائل الإعلام، وقد تفضي إلى الشعور بالذنب وعدم اليقين بين السياسيين وحائزي القوة^١.

٥- المظاهرة Demonstration

تعني المظاهرة تجمعًا من المواطنين، قد ينتمون إلى فئة اجتماعية واحدة كالطلبة أو العمال أو إلى عدة فئات اجتماعية، يرفعون اللافتات ويرددون شعارات، وذلك بهدف إعلان الرفض والاحتجاج ضد النظام السياسي برمته ضد سياسة طبقت أو مزعم تطبيقها أو ضد قرار سياسي معين أو شخصية سياسية رسمية، وقد تكون المظاهرات منظمة، ولكن غالبًا لا تكون كذلك. ويمكن تقسيم المظاهرات إلى مظاهرات: عامة وأخرى محدودة. الأولى، تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبيًا (عدة مدن مثلاً)، ويشارك فيها عدة فئات اجتماعية، وينتج عنها خسائر كبيرة نسبيًا. أما الثانية، فتنتشر في نطاق جغرافي محدود (كلية من الكليات، جامعة، حي في المدينة...)، وتشارك فيها عادة فئة اجتماعية واحدة، وحجم الخسائر الناجم عنها عادة ما يكون محدودًا^١.

٦- حركة اجتماعية Social Movement

هي جهود يبذلها عدد من الناس المؤثرين تهدف إلى تغيير (أو مقاومة تغيير) جانب أساسي أو أكثر في المجتمع. وأول من استخدم مفهوم الحركات الاجتماعية هو سان سيمون في فرنسا أواخر القرن الثامن عشر لوصف حركات التمرد الاجتماعي التي ظهرت هناك وفي مناطق أخرى، والتي مثلت قوى سياسية معارضة للوضع القائم. واليوم يستخدم المفهوم عادة للإشارة إلى الجماعات والتنظيمات التي تقع خارج الخط الأساسي للنظام السياسي. والحركات الاجتماعية الجديدة (التي يشار إليها اختصارًا الآن بالحروف NSM وتفصيلاً New Social Movements) أصبحت في العقود الأخيرة من القرن العشرين مصدرًا متزايد الأهمية للتغيير السياسي. ويهتم علماء الاجتماع عادة بدراسة أصول هذه الحركات، ومصادر تجنيدها بالأعضاء الجدد، وأبعادها التنظيمية، وتأثيرها على المجتمع.

ويجب أن نميز بين الحركات الاجتماعية وبين السلوك الجمعي، فالحركات الاجتماعية تكون هادفة ومنظمة، في حين يكون السلوك الجمعي ارتجالياً وغير محدد الهدف. ومن أمثلة الحركات الاجتماعية الحركات التي تدعم الحقوق المدنية أو حقوق الإنسان، وأصحاب النزعة النقابية، وأنصار البيئة، وأصحاب النزعة النسوية. أما أمثلة السلوك الجمعي فمنها المظاهرات أو الشغب. وتعد الحركات الاجتماعية أحد العناصر أو الخصائص الأساسية للديمقراطيات المعاصرة، وقد تكون من المحفزات على الديمقراطية والتغيير في المجتمعات الديكتاتورية.

وللحركات الاجتماعية أهداف خاصة، وتنظيمات رسمية، ودرجة ما من الاستمرارية، وهي تعمل خارج القنوات السياسية المعتادة في المجتمع. ولكنها قد تنفذ بعمق في دوائر القوة السياسية باعتبارها جماعات مصالح^١.

ولقد أرجع بعض المنظرين الاجتماعيين بعض أشكال الحركات الاجتماعية للحرمان الاجتماعي والاقتصادي مثل الاغتراب عن وسائل الإنتاج (وفقاً لماركس). والأفكار الثقافية الجديدة التي تؤدي إلى الشعور بنسبية الحرمان (وفقاً لتوكفيل). أو النكسات الاقتصادية المفاجئة (وفقاً لدافيز)^١.

ويمكن تعريف أشكال الاحتجاج إجرائياً بأنها " الطرق التي يستند إليها الأفراد للتعبير عن احتجاجاتهم في ظل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة".

ثانياً: الحركات الاجتماعية من الحرمان إلى الاحتجاج: رؤية نظرية

كان علماء الاجتماع ينظرون إلى الاحتجاج على أنه تدخل غير ديمقراطي في السياسات، ولكن في أعقاب ظهور حركات الستينيات أُعتبر الاحتجاج عاملاً مهماً في انتقال الأنظمة السياسية من السلطوية إلى الديمقراطية؛ لذا انتشرت دراسات الحركات الاجتماعية والاحتجاج، ولم تعد فرعاً من فروع علم النفس الاجتماعي فقط، بل باتت محوراً لاهتمام فروع علم الاجتماع أيضاً، كعلم الاجتماع السياسي والتنظيمي والثقافي. وقد طور الباحثون منذ السبعينيات توجهات نظرية مختلفة لتفسير الحركات الاجتماعية^١.

حاولت نظريات تفسير الحركات الاجتماعية الكشف عن ظروف نشأة هذه الحركات، وعلاقتها بالسلطة السياسية، والدور الأساسي الذي تلعبه البيئة السياسية في مسار هذه الحركات،

ومدى تحقيقها لأهدافها التي تصبو إليها. ومن بين النظريات التي ستعتمد عليها هذه الدراسة نظريتي الحرمان وبنية الفرص السياسية؛ لمحاولة تفسير الاحتجاجات الطلابية والعمالية عقب ثورة ٢٥ يناير ومدى الثبات والتغير الذي طرأ على هذه الاحتجاجات بفعل هذه الثورة.

١ - الحرمان والاحتجاج:-

تتميز نظرية الحرمان بأنها لا ترجع نشوء الحركات السياسية والاجتماعية إلى فترات الانحدار والتدهور، بل على العكس تطرح بديلاً مفارقاً يرى نشوء الحركات في الفترات التي تشهد نوعاً من التقدم والازدهار سواء كان ذلك على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وبناءً على هذه النظرية فإن الظروف الاجتماعية القائمة في مجتمع ما لا تؤدي بمفردها إلى الاحتجاج أو تحدي السلطة القائمة، وقد تسود ظروف متردية للغاية، دون أن تتكون أي حركات احتجاجية، ولكن في أوقات الانفراجة تحتج بعض فئات الشعوب رغبة في الحصول على مكاسب فئوية معينة، أسوة بغيرها من الفئات الأخرى في المجتمع.

من هنا تنص نظرية الحرمان على فرضين رئيسيين؛ أولهما: فرض الشعور بالحرمان نظرًا لوجود حاجات لم يتم إشباعها حسب ما هو متوقع، وثانيهما: فرض اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع^١.

ولعل ما أشار إليه إليكسي دو توكفيل في دراسته المعنونة بـ "النظام القديم والثورة الفرنسية" يتفق مع التفسير السابق لنظرية الحرمان لنشوء الحركات الاحتجاجية أو الثورات - مع اختلاف درجة تردي الظروف الاجتماعية - حيث أشار إلى أن "الثورات لا تنفجر دائماً عندما تسير الأمور من السيئ إلى أسوأ، بل على العكس فهي غالباً تحدث عندما يجد المحكومون تحت القهر والإرهاب لفترة طويلة، وأن السلطة تخفف فجأة من قبضتها وتوقف ضغطها، فيشبهون السلاح ضدها، وتعلمنا الخبرة بشكل عام أن أخطر لحظة على السلطة السيئة تلك اللحظة التي تسعى فيها لتحسين صورتها"^١.

وتتضمن نظرية الحرمان عددًا من النماذج، وسوف نركز على نموذجين أساسيين وهما^١:

- **نموذج الحرمان النسبي:** حدد العالم السياسي روبرت جيور Robert Gurr الحرمان النسبي على أنه تصور للتعارض بين توقعات الأفراد من الأشياء وشروط الحياة التي يعتقد الناس أنهم

يستحقونها ومكاناتهم من الشروط التي تحدد ادراك الناس للفرص المتاحة أمامهم، وكلما زادت الهوة بين ما يتوقعونه وما يحصلون عليه، كلما زاد احباطهم وشعورهم بالظلم، ولتجسيد هذه المشاعر فعلى الناس أن يكونوا قادرين على مقارنة أوضاعهم بأوضاع غيرهم في المجتمع، أي أن الأفراد في صياغة توقعاتهم يستخدمون جماعات أخرى كجماعة مرجعية، حيث تتم المقارنة بينهم. وعلى سبيل المثال فإن هؤلاء الأفراد الذين يشعرون بالحرمان الاقتصادي في الولايات المتحدة لا يقارنون مستوى معيشتهم بأناس في الهند، ولكن مع جماعات أخرى في الولايات المتحدة، ومن المهم أن نفهم أن شعور الأفراد بالحرمان قد لا تكون لها علاقة بوضعهم الحقيقي. ولكن المهم هو أنهم يعتقدون أنهم محرومون من شيء هم يستحقونه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حاول جيور إيجاد علاقة بين الحرمان النسبي والعنف ضد الدولة، فالحرمان النسبي يولد السخط ، والذي بدوره يؤدي إلى السخط السياسي.

- نموذج الحرمان والفعل السياسي: إن المعنى الجوهرى للحرمان، هو حالة عدم الإشباع لما يراه الأفراد ضرورياً أو مرغوباً، والمحرومون ببساطة هم أكثر الأفراد شعوراً بعدم الرضا مع الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة، وتلك المعاناة تؤدي بالأفراد إلى تنظيم أنفسهم في محاولة لإجبار السلطات والمؤسسات على تحسين ظروفهم. إن الفقر الاقتصادي، أو الكبت السياسي يؤديان بالأفراد للثورة ضد الأوضاع القائمة، وبالنظر للأمثلة التاريخية، فإن هذا المفهوم العام لتفسير الحركات الاجتماعية والسياسية قد لا ينطبق على كل الحالات، فالفقر أو الكبت لا يؤديان بمفردهما إلى تحدي السلطة القائمة، وكما لاحظ أكثر المراقبين، فإن الإحباط المتولد من الحرمان الاقتصادي، أو الضغط السياسي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام حركة لرفع تلك الظروف.

وقد اتفق أنتوني جيدنز مع مقولة عدم الارتباط بين الحرمان وقيام الحركات، فحينما استعاض جيدنز مفهوم الحرمان السياسي بمفهوم الإقصاء السياسي، أشار إلى أن الأفراد في هذه الحالة لا يستطيعون الاتصال بممثلهم المنتخبين أو المشاركة في العملية السياسية على مختلف مستوياتها للتعبير عن همومهم ومطالباتهم. وفي أوضاع كهذه تتقطع الصلة بين الفئات المقصاة من جهة، والسيرورة السياسية والاجتماعية برمتها من جهة أخرى، وتتقطع السبل بينهم وبين الموارد الضرورية والمعلومات والفرص. ويؤدي انقطاع هؤلاء عن المشاركة السياسية العامة وحضور المؤتمرات والتجمعات والمسيرات الجماعية إلى إنتاج وإعادة إنتاج دائرة مفرغة تُعزل

فيها هموم هذه الجماعات عن التيارات الرئيسية للهموم والمطالب والتوقعات السائدة بين مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية، وتسقط فيها مشكلات هذه الفئات من الأجندات السياسية لمنظمات العمل الاجتماعي والسياسي^١.

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يتوفر عنصرين مهمين؛ لكي تتحول الجماعة المحرومة إلى حركة اجتماعية؛ وهما:

(أ) يجب أن تشعر الجماعة المحرومة بأن لديها الحق في تحقيق أهدافها، وأنها تستحق أفضل مما لديها.

(ب) يجب أن تدرك الجماعة المحرومة أنه لا يمكن تحقيق أهدافها من خلال الوسائل التقليدية، فالجماعة لن تُحشد داخل حركة اجتماعية ما لم يكن هناك بين أفرادها تصور مشترك بأن الحرمان النسبي يمكن أن ينتهي من خلال العمل الجماعي^١.

ومن هنا، فإن كلا النموذجين يعبران عن حالي الضغوط الاجتماعية والاقتصادية (نموذج الحرمان النسبي) وكذلك الكبت السياسي (نموذج الحرمان والفعل السياسي) التي تعرضت لهما فئتي العمال والطلاب عبر المراحل التاريخية المختلفة، ولقد توفر للفئتين العنصرين السالف ذكرهما (الشعور بالحق في تحقيق أهدافها، والعمل الجماعي)؛ لذا أصبنا من أبرز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في المجتمع المصري عبر المراحل التاريخية المختلفة.

٢ - الاحتجاج في ضوء بنية الفرص السياسية:

أسفرت التعبئة المستدامة للحركات الاجتماعية عن انتصارات عديدة، كإلغاء الرق، وظهور دولة الرفاهية، وحصول المرأة على العديد من الامتيازات كالحق في الانتخاب وغيرها، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك العديد من الحركات كانت بعيدة عن النجاح. وهنا طُرح تساؤل وهو: متى ولماذا تنجح حركات اجتماعية في نضالها في التغيير الاجتماعي والسياسي؟ ولماذا تفشل؟ وقد أصبحت هذه الأسئلة موضوعاً مهماً في مجال دراسات الحركات الاجتماعية، وترتبط الإجابة عنها بالتفكير في العلاقة الديناميكية السببية بين الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي بعد أن كانت النظريات تهتم بتفسير ظهور وتطور الحركات الاجتماعية أكثر من

تفسيرها لنتائجها وآثارها المرتبطة بالدولة والتغيرات التي تطرأ على سياساتها ونظام الحكم، والنتائج المترتبة على هذه التغيرات بالنسبة للمجتمع ككل^١.

تبرز هنا نظرية بنية الفرصة السياسية Political Opportunity Structure التي تهتم بالعلاقة بين الحركات الاجتماعية والبيئة السياسية، وقد ميز الباحثون بين أثر الأنساق السياسية المفتوحة نسبياً عن تلك المغلقة نسبياً على الحركات الاجتماعية. فالأنظمة المغلقة جداً تقمع الحركات الاجتماعية، بينما الأنظمة المفتوحة للغاية تستوعب تلك الحركات. أما الأنظمة القمعية المعتدلة فإنها تسمح بالتعبير عن المطالب، ولكنها لا تستجيب لها بسهولة.

وقد تم تحديد أربعة عوامل يتوقف بناءً عليها انفتاح الأنظمة السياسية لمطالب الحركات الاجتماعية وهي تتمثل فيما يلي^١:

- أ- عدد الأحزاب السياسية، والجماعات التي تعبر بشكل فعال على المطالب في العمليات الانتخابية التي تنعكس على الانفتاح السياسي.
- ب- يزيد الانفتاح السياسي مع قدرة البرلمانات على تطوير ومراقبة سياسات السلطة التنفيذية، فالمشرع المنتخب يكون أكثر حساسية لمطالب الجمهور، ومن ثم تحتل هذه المطالب مركز الصدارة في السلطة التنفيذية الخاضعة لمثل هذا الضغط الشعبي.
- ج- يعد دور الوساطة لجماعات المصالح عنصراً آخر لتشكيل الانفتاح السياسي، مما يضمن وصول المطالب أو المصالح لمراكز صنع القرار السياسي بسهولة. ويمكن القول إنه يتم تقييد الانفتاح السياسي عندما لا يكون هناك إجراءات فعالة لبناء تحالفات سياسية فعالة.

وانطلاقاً من هذه النظرية سيتم التركيز على مدى فعالية الاحتجاجات العمالية والطلابية في ضوء علاقتها بالسلطة السياسية، وتأثير العوامل السابقة المؤثرة على مدى الانفتاح السياسي (كدور الأحزاب السياسية ودور البرلمان وجماعات المصالح) على تحقيق المطالب العمالية والطلابية في المراحل التاريخية محور اهتمام هذه الدراسة.

ثالثاً: الاحتجاجات العمالية والطلابية في مصر

من انتفاضة يناير ١٩٧٧ حتى ثورة يناير ٢٠١١

سنتناول فيما يلي تاريخ الاحتجاجات العمالية والطلابية في مصر من انتفاضة يناير ١٩٧٧ وصولاً إلى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. باعتبار أن كلا الحدثين يمثلان نقطة تحول مهمة على هاتين الفئتين، خاصة فيما يتعلق بعلاقتهما بالسلطة السياسية.

١- أثر انتفاضة يناير ١٩٧٧ على الاحتجاجات العمالية والطلابية

تعد انتفاضة ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧ أول رد فعل شعبي إزاء بؤس العولمة وتجلياتها المشوهة التي انعكست على المجتمع المصري منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، ثم إلغاء الدعم الذي كان يجنب المواطن العادي التعرض لآثار زيادة الأسعار، مما أدى إلى تفجر الانتفاضة، فالحكومة رفعت أسعار سلع الأرز والسكر وغاز الطهي كجزء من السياسة الخاصة بشد الأحزمة على البطون وشعر المصريون العاديون بمدى فقر بلادهم وفساد الطبقة الإدارية، والثروة الطائلة التي يتمتع بها الأجانب الذين تدفقوا للقاهرة. كما أغفلت الدولة جانب الأجور إذ لم يتوازن مع تضخم الأسعار في ذلك الوقت^١.

وكان رد الفعل لتلك الأوضاع أن خرجت الجماهير يحركها العنف والأحباط على امتداد يشمل ٩ محافظات في مواجهة النظام، ونجد أن معظم المظاهرات اندلعت في مواقع التكتلات الجماهيرية في المواقع العمالية والطلابية، إلا أن معظم المشاركين كانوا من سكان عشش الترجمان التي تعد من أفقر عشش القاهرة، كما بدأت حوادث الشغب في الإسكندرية بعمال الترسانة البحرية الذين خرجوا في مظاهرة، كما حدثت العديد من الأعمال التخريبية كحرق نواد ليلية، وتحطيم أتوبيسات، ونهب المجمعات الاستهلاكية، وكلها مؤشرات تؤكد على الفقر المدقع الذي أدى بكثير من المصريين للانفجار، وحتى ولو كانت في البداية مخططة، إلا أن التجاوب الجماهيري كان شاملاً. كما كانت المرة الأولى منذ ثورة ٢٣ يوليو التي تخرج فيها القوات المسلحة لتعيد النظام للشارع بعد أن عجزت قوات الأمن من ملاحقة الأحداث والتداعيات^١.

أ- أثر انتفاضة يناير ١٩٧٧ على الاحتجاجات العمالية

هناك أحداث عديدة مؤثرة على الحركة العمالية^١ على مر تاريخها، وكان من أبرزها مظاهرات يناير ١٩٧٧ التي تمثل نقلة مهمة في علاقة السلطة بالحركة العمالية. فما أن انتهت المظاهرات بنزول الجيش إلى الشوارع، وباعتقال الآلاف المواطنين وقيادات الحركة العمالية، إلا

وأصدرت السلطة سلسلة من القوانين التي تغلظ عقوبات الإضراب والتظاهر والتنظيم لتصل بها إلى السجن المؤبد، كما شرعت عملياً في إعادة تطهير نقابات العمال من العناصر المستقلة، فأطلقت يد المدعي العام "الاشتراكي" في نقابات العمال؛ ليمنع القيادات المعارضة من دخول انتخاباتها، وأطلقت أيدي أجهزتها الإدارية والأمنية في مطاردة تلك القيادات بالاعتقال والنقل والتشريد والاضطهاد الإداري، ورغم عدم توقف حركة الاحتجاجات العمالية خلال تلك الفترة إلا أنها أصبحت مختلفة عن ذي قبل، حيث فقدت التراكمية والبنائية والتكاملية، وحل محلها صفات العشوائية والتفكك نتيجة لتدخل السلطة، وكان نتيجة الاستجابة للضغوط والاستسلام^١.

ب- أثر انتفاضة يناير ١٩٧٧ على الاحتجاجات الطلابية

وبالنسبة لتداعيات انتفاضة عام ١٩٧٧ على الحركة الطلابية^١، فعلى الرغم من محدودية المشاركة الطلابية فيها، فقد أتخذت العديد من الإجراءات بهدف تقييد الأنشطة الطلابية؛ كحظر النشاط السياسي وفقاً لللائحة ١٩٧٩. وهو انعكس على الانتخابات الطلابية والتي عانت كشأن المجتمع بصفة عامة من أزمة الديمقراطية من حيث ضعف المشاركة الطلابية والتدخل السافر من جانب الأمن الذي اتضح من خلال عمليات شطب المئات من الطلاب، وعمليات الاعتقال والفصل التعسفي الذي يواجهه الطلاب بسبب نشاطهم السياسي^١.

وفيما يتعلق برد فعل الدولة إزاء هذه الانتفاضة بشكل عام، فقد وصم الرئيس السادات ما حدث بأنه "انتفاضة حرامية"، ونسبت أجهزة الأمن ما حدث للعناصر الشيوعية، وتم شن حملة اعتقال واسعة النطاق، شملت المئات من المواطنين بتهمة المشاركة في أحداث التجمهر والشغب، ومع تصاعد الإضرابات أعلنت الحكومة إلغاء قراراتها مساء يوم ١٩ يناير^١.

٢- الاحتجاجات العمالية والطلابية من الثمانينيات حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

تولى الرئيس السابق حسني مبارك السلطة في أكتوبر ١٩٨١ - عقب اغتيال الرئيس أنور السادات - وعلى الرغم من أنه قد اتجه منذ بداية توليه السلطة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح السياسي؛ لإعادة الهدوء إلى الحياة السياسية التي اضطرت كثيراً خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات. وكان من محصلة ذلك ظهور أحزاب سياسية

جديدة، وتمتع الصحافة بدرجة أكبر من الحرية، واتساع دور النقابات المهنية في العمل العام، إلا أن هذه التطورات ظلت محكومة بإرادة السلطة الحاكمة. لكن تعثرت الدولة المصرية في ظل هذا النظام عن توفير المتطلبات الأساسية للتنمية، بل أن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي أدت إلى تزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تزايد مظاهر الفساد المالي والسياسي والإداري، وتنامي مظاهر التبعية الاقتصادية للخارج، بكل ما يترتب عليها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيد الداخلي^١.

فقد تزايدت مظاهر مؤشرات كراهية الدولة وعدم الرضا العام عنها، وزيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وشرائحه، وضعف أو انعدام الثقة بين المواطن والدولة، وزيادة مساحات الفقر والحرمان البشري، وتهميش الطبقة الوسطى والتي تشكو حالها. وتفقد توازنها الاجتماعي والاقتصادي والنفسي^١.

كما شهدت البلاد - نتيجة لما سبق - تمويثاً منظماً للسياسة (من أحزاب ونقابات وجمعيات) ثم تغييبها قسراً، حيث ارتضى المعارضون بدور "الديكور" الذي تحاول به النظم الحاكمة أن توهم العالم بأن لديها تعددية سياسية، وتم تضيق الخناق على قوى المجتمع المدني، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية^١.

وفي إطار القمع الأمني الذي استند إليه النظام السياسي إزاء الحركات الاحتجاجية استطاعت شبكة الإنترنت، بما تتضمنه من مواقع ومدونات وشبكات اجتماعية ومنتديات أن توفر للحركات الاجتماعية - السياسية فضاءً إعلامياً بديلاً سريع الانتشار وقادراً على التفاعل مع الآخرين، وهو ما يتيح مزايا السرعة وقلة التكلفة والتواصل مقارنة بوسائل الاتصال التقليدية. ويمكن الإشارة في هذا الصدد لما أصبحت توفره مواقع "فيس بوك" و"يوتيوب" و"تويتر" من إمكانات مذهلة من التواصل السريع. وساعد على زيادة إقبال الشباب على العالم الافتراضي قصور الأطر المؤسسية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني عن القيام بدورها.

وقد وجدت في هذا السياق عشرات المسميات من الحركات الاجتماعية أو الاحتجاجية، التي نشأ بعضها كتفريعات عن مسميات الحركات الاجتماعية قائمة، فعلى سبيل المثال، فقد تفرعت من حركة "كفاية" حركات أخرى، مثل: "شباب من أجل التغيير"، و"لا للتوريث"، و"نقدر"

و"ائتلاف المصريين من أجل التغيير". كما ظهرت حركة شباب ٦ إبريل التي قادها وتزعمها بعض المدونين، ويتم الانتماء إليها من خلال موقع الفيس بوك، وقد ظهرت هذه المجموعة إلى ساحة الفضاء الإلكتروني، إثر دعوة للإضراب العام، أطلقتها إحدى الناشطات على الفيس بوك عقب دعوة عمال مدينة المحلة للإضراب. وقد حرصت إدارة الحركة على تجنب التبعية لتنظيمات أو أحزاب أخرى، وألا تعكس تيارًا أيديولوجيًا أو سياسيًا محددًا، وإنما سعت لتجميع أشخاص من كل التيارات، توحدتهم الأداة الإعلامية (الإنترنت) أكثر مما يجمعهم التيار أو التوجه الفكري^١.

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت حركة "استقلال الجامعة - ٩ مارس" من مجموعة كبيرة من الأكاديميين المرموقين في شتى الجامعات المصرية، بهدف التحرك لتحقيق الحرية الأكاديمية وتخليص الجامعات المصرية من هيمنة الدولة وأجهزة الأمن، وكفالة حرية الفكر والاعتقاد للطلاب والأساتذة، ومحاربة الفساد في المحيط الجامعي^١.

وقد أسست هذه الحركات - بشكل عام - نوع جديد من الشرعية، لا يتسول قبول السلطة أو يترقب موافقة ما يسمى "بلجنة الأحزاب" التي رفضت بعض الأحزاب كحزب الكرامة والوسط تحت التأسيس"، وإنما يعتمد على نيل "الشرعية الشعبية" التي تمنحها الجماهير لمن يخاطب وعبها ويحترم إرادتها. كما ساهمت في تجديد دماء النخبة السياسية المتآكلة واجتذاب قطاعات متنامية من الأجيال الجديدة (طلاب - شباب) بشكل خاص إلى ساحة العمل الوطني والنشاط السياسي الوطني. كما أدت إلى كسر حاجز الخوف من السلطة وهز ثقافة القمع والترهيب السائدة منذ قرون في المجتمع. وحفز قطاعات عديدة من المجتمع للنزول إلى الشارع وانتزاع الحق الدستوري في التظاهر بهدف التعبير عن الرأي، وتنظيم الصف والدفاع عن المصالح (الفئوية والعامة). كما جذبت هذه الحركات انتباه العالم لما يحدث في مصر من انتهاك للحريات واكتساب قدرًا كبيرًا من التعاطف العربي والعالمي من أنصار الحريات^١.

وسوف نستعرض فيما يلي أثر تلك الأوضاع سالفة الذكر على فئتي العمال والطلاب، وكيف انعكست على احتجاجاتها خلال الفترات المختلفة في تلك المرحلة.

أ - الاحتجاجات العمالية منذ الثمانينيات حتى ثورة يناير ٢٠١١

تفجرت الاحتجاجات العمالية في السنوات الأولى لحكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك بإضراب عمال النقل الخفيف بطوان في نوفمبر ١٩٨٣ تلاه عدة إضرابات واعتصامات من أجل مطالب اقتصادية والتي جاءت بعيدة عن التنظيم النقابي، لتؤكد عزلتها، بل وجاءت كثيرًا من هذه الاحتجاجات التي كانت في مواجهة هذا التنظيم والتشهير بانحرافات قياداتها وتواطؤها مع الإدارة والحكومة ضد العمال، بل وصل الأمر لتكرار شعار "لا نقابة بعد اليوم"¹.

باتت الاحتجاجات أكثر ضرورة مع بدء برنامج "الإصلاح الاقتصادي" في أوائل التسعينيات، وتنامي عمليات خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم. وقد أصبح الاحتجاج أياً كانت صورته خيارًا متاحًا للتعبير عن مطالب من قبيل المطالبة بدفع الأجور المتأخرة، أو زيادة الأجور، أو المطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة وغيرها. وفي الغالب لم يكن ميدان هذه الاحتجاجات في الشارع، وإنما محل العمل للتعبير عن تضرر العاملين من التعسف أو بخس الحقوق الواقع عليهم من رؤسائهم في العمل، وهكذا تدرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع لآخر، ومن مؤسسة لأخرى، حتى أصبحت ظاهرة عامة¹.

اكتشف العمال خدعة الخصخصة ووهم المعاش المبكر وزيف المستقبل الباهر للاستثمار بعد أن شاهدوا بأعينهم آثار الخصخصة سواء بالتشريد وارتفاع الأسعار ومعدلات البطالة وسوء الخدمات، فضلاً عن تدخل حكومي في الانتخابات العمالية، فقد وصفت انتخابات دورة ٢٠٠١-٢٠٠٦ بحق بأنها كانت الأسوأ منذ عهد السبعينيات. حيث عادت من جديد ظاهرة الشطب الصريح، لأسباب سياسية، للعديد من المرشحين، فضلاً عن حرمان المئات من الترشيح باستخدام ذرائع غير قانونية.

ولم تقتصر الاحتجاجات على جماهير العمال التقليدية بل امتدت الى فئات أخرى من العاملين بأجر، وعلى سبيل المثال لا الحصر شهدت أروقة العديد من المؤسسات الصحفية تدمرات واحتجاجات ضد الفصل التعسفي والنقل وتأخر صرف الأجور، هذا بالإضافة الى تحركات واسعة لفئات أخرى مثل الأطباء والمحامين¹.

قد اعتبر الكثيرون أن التجديد للرئيس مبارك في عام ٢٠٠٦ فيما بعد الانتخابات الرئاسية، يعد فشلاً للحركات التي نشأت لمقاومة ذلك، مما أدى إلى انحسار حركة "كفاية"

وتركيز أخواتها على المطالب الفنية الخاصة بها. وقد نجحت هذه الحركات من وجهة نظر المحللين في خلق "ثقافة الاحتجاج" وتمثل هذا في ارتفاع غير مسبوق في الاحتجاجات العمالية منذ هذه العام حتى الآن^١.

كما توالى الإضرابات وأساليب الاحتجاجات الأخرى بعد إضراب عمال المحلة الأول في ديسمبر ٢٠٠٦ الذي شارك فيه ٢٤ ألف عامل والعمال يعانون من معاناة التنظيم النقابي لهم وقمع الدولة، (وكان من أبرزها إضراب عمال المحلة عام ٢٠٠٨). ورغم محاولات الحكومة الدائمة وعلى مدى عقود مصادرة حق العمال في الإضراب قد توجهت الحركة العمالية بالفشل الذريع، عندما فرضت حقها في الإضراب مباشرة وعلى أرض الواقع، وأرغمت كل مؤسسات الدولة على الاعتراف بهذا الحق، ونزل المسئولون للعمال واضطروا لإجراء مفاوضات معهم ودون مشاركة التنظيم النقابي الرسمي، وجاء الإضراب كما أراده العمال غير مشروط وحتى شرط أن تكون أيام الإضراب إجازة غير مدفوعة الأجر، اضطرت الدولة للتنازل عنه ولم يخصم يوم إضراب من أي عامل.

وقد وصلت حجم الاحتجاجات عام ٢٠٠٧ (٦١٤) احتجاجًا، وفي عام ٢٠٠٨ (٦٠٩) احتجاجًا، وفي عام ٢٠٠٩ وصلت الاحتجاجات إلى أكثر من (٧٠٠) احتجاجًا، بينما بلغت في النصف الأول من عام ٢٠١٠ إلى حوالي (٣٠٠) احتجاجًا.

كشفت إضرابات واحتجاجات العمال تدهور أوضاع الاتحاد العام للعمال ونقاباته العامة ولجانته النقابية في تبنى مطالب المحتجين، وفي الوقت نفسه كشفت ازدياد دور جهاز أمن الدولة في معظم الاحتجاجات بالتدخل والتفاوض والقبض وفض الاحتجاج بالقوة إن لزم الأمر.

كما كانت أعلى الاحتجاجات العمالية بسبب عدم صرف المستحقات المالية مما يدل على مدى تدهور أوضاع المؤسسات خاصة الحكومية في تعديها على أجور ومستحقات العاملين كما يؤكد ذلك أيضا إهمال وتهرب الجهات الحكومية من تحمل التزاماتها ومسئوليتها في معالجة الآثار السلبية للازمة الاقتصادية خاصة بالنسبة للعمال^١.

ويوضح الجدول التالي لتقرير مركز الأرض للنصف الثاني ٢٠١٠ لأنواع الاحتجاجات في القطاعات الثلاثة.

إجمالي أنواع الاحتجاجات في القطاعات الثلاثة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠

نوع الاحتجاج / القطاع	تجمهر	اعتصام	إضراب	تظاهر	الإجمالي
الحكومة	٢١	٢٥	١٩	٢٩	٩٤
الخاص	١٠	٢٥	١٤	١٨	٦٧
الأعمال العام	٥	٩	٥	٤	٢٣
إجمالي	٣٦	٥٩	٣٨	٥١	١٨٤

بلغت احتجاجات العاملين بالقطاعات الثلاثة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١٨٤ احتجاجاً، ويعد أكثر القطاعات احتجاجاً هم العاملين بالحكومة، وبلغت احتجاجاتهم ٩٤ احتجاجاً، وأكثر الأساليب الاحتجاجية استخداماً هو الاعتصام.

وقد قلت عدد الاحتجاجات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠ عن النصف الأول الذي وصلت احتجاجات العاملين فيه إلى ١٨٤ احتجاجاً، كما قلت الاحتجاجات في هذه الفترة عن مثيلتها في عام ٢٠٠٩ والتي وصلت ٤٣٢ احتجاجاً لأسباب عديدة منها، الطريقة المتعسفة التي قامت بها أجهزة الدولة للتعامل مع بعض المحتجين أمام مجلس الشعب وإلقاء القبض على بعضهم أدى لإعادة نظر بعض العمال المحتجين من مواقع أخرى باستبدال الشكاوى كطريقة للاحتجاج خوفاً من البطش الذي مارسته السلطات وأظهرته وسائل الإعلام لإرهاب العمال^١.

وعلى الرغم من ذلك فقد برزت ظواهر جديدة في تلك الفترة غير مسبوقه في تاريخ الاضرابات المصرية وخصوصاً العمالية، وهي اصطحاب المعتصمين لزوجاتهم وأبنائهم و "سكنى" الرصيف أسابيع طويلة، ليس ذلك فقط بل أن التحدي وصل إلى الاعتصام على أرصفة شوارع مجلس الشعب ومجلس الوزراء.

واجه هذا الأسلوب من الاحتجاج تجاهل معيب من قبل السلطة، فقام المحتجون بالنوم بعرض الشارع بدلاً من النوم على الأرصفة. وقد ذكرت الصحف أن جهود الأمن تمثلت في نقل النائمين في عرض الطريق إلى الرصيف مرة أخرى. وإزاء استمرار تجاهل الحكومة، تصاعدت الاحتجاجات وقام المعتصمون بخلع ملابسهم. غير أن الحكومة لم تتحرك، فلم تجد الجماهير

المعتصمة وسيلة لإيقاظها من سباتها العميق إلا بقرع الحلل واستخدام الصفاير للإزعاج، ولكنها لم تتحرك على الرغم من كل ذلك^١.

وقد أصدرت حركة تضامن (بالاشتراك مع العديد من المنظمات الحقوقية والحركات الاحتجاجية) بيانًا في ١٥ أكتوبر ٢٠١٠ تحت عنوان "عصا الأمن... برنامج حكومة الحزب الوطني"، وقد بدأ بذكر استخدام الحكومة لقوات الأمن لفض اعتصام العمال وموظفي مراكز المعلومات، واعتدائها عليهم بالضرب بعد تجمعهم في شارع القصر العيني؛ لمنع تجمعهم مرة أخرى أمام مجلس الشعب. وقد اعتبرت الحركة أن فض اعتصام الموظفين بالقوة لم يكشف فقط كذب الحكومة والبرنامج الانتخابي للحزب الوطني والرئيس، وإنما كشف أيضًا عن استمرار سياسات الاستبداد والفساد. وقد ذكر بالبيان: "إن الموظفين والعمال الذين استطاعوا كسر حالة الطوارئ، وتحذوا قوانين العمل وفرضوا اعتصاماتهم وتظاهرتهم لشهور بالشارع، لن ترهبهم عصا الأمن ولن يدخلوا الجحور". وهو ما يعني أن هذا البيان استهدف بشكل أساسي اعلان تضامن المنظمات والقوى الموقعة عليه مع المعتصمين، والتأكيد على حقهم في الاعتصام في مواجهة فساد واستبداد الحكومة والحزب واعتداءات الأمن، مع التأكيد على مطالب الموظفين المشروعة المتمثلة في التثبيت، وصرف المرتبات والحق في تأمينات اجتماعية وتأمين صحي. وأختتم هذا البيان بعبارة "عاش كفاح الموظفين"، كتأكيد على التضامن مع هذه الاحتجاجات.

ب- الاحتجاجات الطلابية منذ الثمانينيات حتى ثورة يناير ٢٠١١

ظهرت خلال السنوات الأخيرة من الثمانينيات وأوائل التسعينيات عدة مظاهر أثرت على الحركة الطلابية منها: التوسع في التعليم الجامعي وزيادة عدد الطلبة، مع ضعف فرص وإمكانات العمل المتاحة أمامهم بعد التخرج، وهو الأمر الذي أدى - ولا يزال - إلى زيادة البطالة بين خريجي الجامعات، ولذلك ازدادت فرص وإمكانات استقطاب فئات منهم من قبل تنظيمات الاحتجاج والرفض، كالجماعات الإسلامية التي كان لأعضائها من طلبة الجامعات دورًا بارزًا في تلك الفترة. كذلك برز دور الطلبة في بعض الجامعات الإقليمية (كجامعة أسيوط وفرعها بسوهاج، وجامعة المنصورة وغيرها) بعد أن كان دور الطلبة أكثر بروزًا في جامعات العاصمة وبخاصة جامعة القاهرة وعين شمس والأزهر. وجدير بالذكر هنا أنه في بعض الحالات انتقلت بعض أعمال الاحتجاج والعنف من جامعة لأخرى عن طريق العدوى^١.

وبجانب الاحتجاجات الطلابية المطالبة بتحسين المعيشة، وقع حادث آثار سخط كثير من الطلاب في أوائل العام الدراسي ١٩٨٤ - ١٩٨٥، حيث قتل أحد طلاب جامعة الأزهر تحت عجلات سيارة شرطة مندفعة خارج حرم الجامعة. وقد تم تنظيم إضرابات طلابية في جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات، ووقعت مصادمات عنيفة مع الشرطة، وهو ما أدى إلى توتر علاقة الطلاب بالنظام الحاكم آنذاك^١.

وعلى الرغم من ذلك، شهدت الجامعات المصرية العديد من الاحتجاجات الطلابية خلال عقد التسعينيات، وكان أقوى تلك الاحتجاجات ذلك الاحتجاج الذي اجتاح جميع الجامعات المصرية على مدى شهر ونصف الشهر عام ١٩٩١ احتجاجًا على حرب العراق والسياسة المصرية إزاء هذه الحرب، وغيرها من القضايا العامة الخارجية، كالقضية الفلسطينية، ومظاهرات التيار الإسلامي احتجاجًا على المذابح التي يرتكبها الصرب ضد مسلمي إقليم كوسوفا، فضلًا عن طرح القضايا المصرية من قبل الحركة الطلابية بشكل ضمني خلال احتجاجاتهم المختلفة، فالطلاب في كل عام حينما يحتجون على الممارسات التعسفية للأمن، وتدخله في العمليات الانتخابية يطرحون أثناء احتجاجاتهم هذه عددًا من القضايا المجتمعية مثل قضية الديمقراطية والفساد، ولكن لم تخرج حركة طلابية خلال عقد التسعينيات في احتجاج يخص قضية مجتمعية فقط، وإنما طُرحت في ثانيا احتجاجات متعلقة بالقضايا العامة والطلابية. وقد كانت هناك أشكالاً عديدة للتعبير عن هذا الاحتجاج تبدأ بصدور بيان عن الطلاب مرورًا بالتظاهر والاعتصام والمسيرات وعقد المؤتمرات، وصولاً إلى الإضراب التام عن الطعام، ويعد التظاهر هو الشكل الرئيسي والأول في التعبير عن الاحتجاج، وقد تخلل تلك المظاهرات إصدار العديد من البيانات والإعلان في قليل من الأحيان عن الاعتصام^١.

وبدايةً من أكتوبر ٢٠٠٠ أخذت الاحتجاجات الطلابية التي اندلعت بسبب القضية الفلسطينية التحركات الاحتجاجية بين الطلاب شكل موجات من المد والجزر، وحدث تراجع سريع للحركة، وبعد حوالى العام ونصف العام عادت الجامعات لتتفجر من جديد بسبب العدوان الإسرائيلي على الضفة وغزة، فظهر المتظاهرون في كل مكان خلال مارس وأبريل ٢٠٠٢، وبدأت مظاهرات أكثر قوة وجدية لأكثر من أسبوعين بصورة يومية، وتعد هذه الدورة من الاحتجاج الطلابي الأطول في النشاط الطلابي المصري منذ حرب الخليج في ١٩٩٠ - ١٩٩١ وربما ما قبل ذلك، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى نقد الحكومة المصرية والجيش العربية. ثم

جاء غزو العراق ليعيد الحيوية والروح مرة أخرى للحركة الطلابية، وذلك بعد المظاهرات العفوية التي انطلقت ضد الحرب في ١٩ و ٢٠ مارس ٢٠٠٣.

وجاءت مظاهرات الإصلاح السياسى فى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لتؤكد على حدوث تغيير مهم فى أجندة الحركة الطلابية بمختلف فئاتها، وهو التحول من مرحلة التركيز على القضايا الخارجية إلى مرحلة التركيز على القضايا الداخلية، وما يزال الكثير من النشطاء ومن قادة الحركة يعملون على ضمان استمرارية الحركة وتواصلها. ولا شك أن هذه التطورات أكدت دخول لاعب جديد إلى الساحة: فئة الشباب غير المنتمين إلى أى مجموعة سياسية منظمة والمتعاطفين إلى توصيل صوتهم السياسى، وقد تحدوا قمع الأجهزة الأمنية وهم يطالبون بالمزيد من العدالة السياسية والاقتصادية فى المنطقة وفى مصر^١.

وقد تجسد هذا القمع فى تلك الأثناء فى السيطرة الأمنية الكاملة على الحياة الجامعية، والتي تبدأ بالمشهد المعتاد للعشرات من عربات الأمن المركزى المصطفة أمام الجامعة وحول أسوارها، مروراً بضباط الأمن الذين يتجولون بحرية كاملة داخل الجامعة، ولديهم الحق المطلق فى إيقاف أى طالب وتحويله إلى مكتب الحرس، انتهاءً بسيطرتهم على كل تفاصيل الجامعة، سواء كانت متعلقة بالطلاب أنفسهم أو متعلقة بأساتذتهم^١.

كما انعكست تلك السيطرة الأمنية على اتحادات الطلبة، التي شهدت صراعاً سياسياً محتدماً بين قادة الاتحادات الطلابية الذين يحظون بدعم الإدارة وبين طلبة الاتجاهات السياسية المعارضة خصوصاً من طلبة الإخوان المسلمين والمجموعات السياسية المعارضة الأخرى. ولا شك أن احتدام الصراع بين الطرفين وصل إلى مرحلة خطيرة بعد استخدام العنف والبلطجة داخل جامعة عين شمس أخيراً فى محاولة لمنع تشكيل الاتحاد الحر. وقد انتقد كثير من الكتاب ما اعتبروه مليشيات عسكرية لطلبة الإخوان بجامعة الأزهر، وذلك بعد قيامهم بعرض رياضى قتالى استعراضى فى شكل مقنع وبملايس سوداء فى بداية العام الدراسى ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، وهو ما كان يمثل عملاً احتجاجياً على ما يتعرض له الطلبة من ضغوط ومعاناة منذ عدة سنوات طويلة، حتى وصل بهم الأمر لرفع الدعاوى القضائية ضد رؤساء الجامعات وعمداء الكليات.

وقد صدرت اللائحة الطلابية الجديدة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٤٠ لسنة ٢٠٠٧ التي بناءً عليها استمر حظر العمل السياسي، كما استمر حظر الجمعيات والأسر الطلابية أو النوادي على أساس فئوي أو ديني أو عقدي أو حزبي بالجامعات وذلك في الفقرة الأولى من المادة ٣٣٠، ولا يجوز النظر إلى هذه المادة بمعزل عن نص المادة ١٢٤ في الفقرة الثامنة من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والخاصة بنظام تأديب الطلاب التي تنص على: "يعتبر مخالفة تأديبية.. الاعتصام داخل المباني الجامعية أو الاشتراك في مظاهرات مخالفة للنظام العام أو الآداب". وهنا أشير إلى أنه قد لا يكون هناك خلاف على فكرة الآداب، ولكن لفظ النظام العام كثيرًا ما اختلف حولها الفقه القانوني والقضاء، وهو النص الذي يتيح للإدارة منع أي تجمع سلمي (على الرغم من إقرار المادتين ٥٥ و ٥٤ من الدستور المصري لعام ١٩٧١ لحق التجمع السلمي كأحد حقوق حرية التعبير)^١.

وقد أصدرت حركة "طلاب المقاومة" بيانان في نوفمبر ٢٠٠٨ عبرت من خلالهما عن الاحتجاجات الطلابية إزاء التدخلات الأمنية في شئون الجامعات، فالبيان الأول صدر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ تحت عنوان "فتشني فتش..". أما البيان الثاني فقد صدر في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨ تحت عنوان "اسمع صوت الطلبة الحر.. بيقول بس كفاية ذل".

وتم استهلال كلا البيانين بالتهكم من التناقض بين ما تدعيه السلطة السياسية وقيادته من تأكيدها على الحريات، وبين الممارسات الأمنية في الجامعات. فقد ذكر في بداية البيان الأول: " في الوقت الذي يختتم فيه مؤتمر الحزب الوطني أعماله والذي يدعي قاداته أنهم يريدون الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي والعدالة فإذا ببوابة الكلية تتحول إلى ثكنة عسكرية أو كمين يتعرض كل من يمر خلاله إلى كم من المضايقات والإهانات وعندما اعترض بعض زملائنا عليه وصل إلى حد السب والضرب وكأننا ندخل إلى مبني السفارة الإسرائيلية". علاوة على ما ورد في البيان الثاني: "حقا انه بلد الأمن والأمان والديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي لذا نجد رجال الأمن خير ممثل لهذه الشعارات بما يقومون به من اعتداءات بالسب والضرب والفصل أحيانا للطلاب الذين يعبرون عن وقفهم المعارض لإدارة الجامعة وما تفرضه علينا من مصاريف تعجيزية تتعدي الحد القانوني وسوء الخدمات الجامعية (إن وجدت) وأخيرا التدخلات الأمنية في جميع شئون الطلبة بداية من تزوير انتخابات اتحاد الطلبة الرسمي

والتفتيش في غرف طلاب المدينة الجامعية يوميا حتى تعيين المعيدين والعمداء ورؤساء الجامعات بموافقة الأمن أولا وأخيرا . فالوظيفة الأساسية لأمن الجامعة حاليا هي إثارة الفرع داخل كل طالب يريد أن يعبر عن رأيه في هذه الجامعة وذلك بدلا من الوظيفة التي تنص عليها اللائحة التنفيذية وهي حماية منشآت الجامعة فقط".

وقد دعت الحركة من خلال البيانين بعد عرضها لمظاهر الممارسات الأمنية داخل الجامعة إلى وقفات احتجاجية محددة من حيث الزمان والمكان، ففي البيان الأول كانت الدعوة إلى وقفة احتجاجية أمام النائب العام، نظراً لما تعرض له زملائنا من ضرب وإهانة من قبل ضباط الشرطة الموجودين أمام بوابة الكلية (الهندسة - جامعة حلوان)، بينما كانت الدعوة لوقفة احتجاجية في البيان الثاني داخل جامعة القاهرة. وما سبق يعكس السخط الذي شعر به الطلاب إزاء السلطة السياسية، وسياستها الأمنية من جانب، ومواجهتهم لتلك السياسة بالاحتجاج السلمي.

بالإضافة إلى ذلك، لم تكن الحركات الطلابية الجديدة (عبر المدونات) معنية فقط بالحريات والمطالب الطلابية، بل أصدرت العديد من البيانات التي عبرت من خلالها على تضامنها مع الاحتجاجات العمالية، وتأكيداً على مشروعية مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية التي تنعكس بالطبع عليهم أيضاً، ومن بين تلك البيانات بيانان أصدرتهما حركة "حقي" عام ٢٠١٠ (بالاشتراك مع العديد من الحركات الطلابية الأخرى والقوى المدنية)، حيث صدر البيان الأول في ٢٨ مارس ٢٠١٠، تحت عنوان "الدعم الحكومي لرجال الأعمال.. ولا عزاء للطلبة والعمال". بينما صدر البيان الثاني في ١ أبريل ٢٠١٠، تحت عنوان "عايزين نوصل لخط الفقر...أوقفوا سياسة الخصخصة" تحت شعار "إحنا الطلبة مع العمال ضد حكومة رأس المال". قد طُرح من خلال البيانين تداعيات سياسة الخصخصة التي تبنتها السلطة السياسية منذ التسعينيات من ارتفاع الأسعار والغلاء وتشريد العمال والبطالة، وعدم وصول الدعم لمستحقيه من الفقراء، بينما يكون من نصيب رجال الأعمال والمستثمرين الكبار . وقد ورد في البيان الأول نجاح العمال والطلاب من انتزاع بعض حقوقهم من خلال أساليب الاحتجاج المختلفة، حيث ذُكر نجاح موظفو الضرائب العقارية وعمال المحلة وغيرهم من انتزاع حقوقهم من خلال عمل الاضرابات والاعتصامات، وكذلك نجاح الطلاب في انتزاع مطلب "دعم الكتاب" في كلية التجارة بجامعة القاهرة بعد مظاهرة واعتصام يوم ٦ أبريل ٢٠٠٩. وتم التأكيد على استمرار الطلاب في

انتزاع مطالبهم الجامعية. كما وجهت الحركة من خلال البيان الثاني الدعوة لمظاهرة لجميع العاملين بالأجر دفاعاً عن الحق في الحياة الكريمة.

ومن ثم نجد أن الأوضاع سائلة الذكر، وغيرها من أحداث شهدها المجتمع المصري،

نذكر منها: تدشين صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع الفيس بوك التي لقت صدى كبير لدى الشباب، والتي صُممت بعد مقتل وتشويه الشاب " خالد سعيد " على يد رجال الأمن. فضلاً عن انتشار العديد من حوادث التعذيب الناجمة عن السياسات القمعية لأجهزة الأمن. والتزوير العلني للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ الذي وضع ملف التوريث على الطاولة، مؤكداً بشكل ضمني على استمرار بل الحفاظ على سياسة مزج رأس المال بالسلطة، متجنباً انتهاج سياسة اجتماعية واضحة لرفع الفجوة الشاسعة بين الطبقات. علاوة على اندلاع الثورة التونسية في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠. كانت جميع تلك الأحداث بمثابة حافز أساسي للشباب تحديداً في تكرار السيناريو التونسي، والمطالبة بحقوقهم المهذرة، واسترداد كرامتهم التي أساء لها رجال الشرطة، لذا كان اختيار يوم عيدهم للاحتجاج على سياستهم بشكل خاص، وسياسة السلطة السياسية بشكل عام.

وقد انطلقت أحداث ٢٥ يناير والتي انتقلت من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي، حاملة شعار التغيير، كغيرها من الحركات الاجتماعية. ولكنها نجحت بالفعل في إحداث هذا التغيير، وذلك بتتحي الرئيس مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١، لتتحول لثورة شعب استطاع إسقاط نظاماً سياسياً دام ثلاثة عقود خلال ثمانية عشر يوماً.

رابعاً: أثر ثورة ٢٥ يناير على الاحتجاجات العمالية والطلابية في مصر

سنناقش من خلال هذا القسم الاحتجاجات العمالية والطلابية عقب ثورة ٢٥ يناير، من حيث الفئات الاحتجاجية، وأشكال هذا الاحتجاج، والمطالب التي تصدرت المشهد الاحتجاجي من جانب هاتين الفئتين، فضلاً عن شكل استجابة السلطة السياسية في الفترة من ١١ فبراير ٢٠١١ حتى ١١ فبراير ٢٠١٣. مع ذكر أوجه الثبات والتغير الذي طرأ على تلك الجوانب.

أ- أثر ثورة ٢٥ يناير على الاحتجاجات العمالية:-

١- **الفئات الاحتجاجية:** بدأت موجة كبيرة من الاحتجاجات العمالية منذ يوم ٨ فبراير ٢٠١١ ولكنها اشتدت بعد جمعة الصمود أو التحدي ١١ يناير ٢٠١١ - والتي أُعلن فيها عن تخلي رئيس الجمهورية عن منصبه وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد- وخاصة يومي ١٣ و ١٤ فبراير. وقد بدأت العديد من القطاعات العمالية سلسلة من الاعتصامات والإضرابات شملت قطاعات الكهرباء والزراعة والاتصالات والتعليم والصناعة والبتترول والغاز والزراعة والبريد والصحة والمخابز والبنوك والشرطة والنقل (هيئة النقل العام وورش بهيئة السكك الحديدية) مما أصاب البلاد بالشلل^١.

ويمكن القول أن مصر شهدت في النصف الأول من عام ٢٠١١ أعنف موجة من الاحتجاجات في تاريخ الحركة العمالية، حيث وصلت تلك الاحتجاجات في هذه الفترة إلى نحو ٩٥٦ احتجاجًا عماليًا. وقد شملت هذه الاحتجاجات كافة القطاعات، إلا أن قطاع التعليم جاء خاصة الإداريين في المركز الأول بين القطاعات التي شهدت حركات احتجاجية في المجتمع المصري عام ٢٠١١، حيث تظاهر أكثر من ٨٠ ألف إداري بالمحافظات المختلفة من أجل المطالبة بصرف حافز الإثابة، فضلاً عن تظاهر الآلاف من معلمى العقود المؤقتة للمطالبة بالتثبيت. وقد وصلت إجمالي الاحتجاجات العمالية خلال عام ٢٠١١ إلى أكثر ٣٥٠٠ احتجاج.

وقد تضاعفت حجم هذه الاحتجاجات مع وصول جماعة الإخوان المسلمين لرئاسة الجمهورية بفوز أحد قياداتها وهو الرئيس محمد مرسي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، فخلال ستة أشهر الأولى لحكم الرئيس محمد مرسي وصلت حجم الاحتجاجات إلى ٢٤٠٠ احتجاج بمعدل ١٤٤ احتجاج شهريًا، بزيادة ٦٨ % عن آخر ٦ أشهر من عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك. كما تميز شهر سبتمبر بأعلى نسبة إضرابات واحتجاجات في عام ٢٠١٢ بلغت ٦١٥ احتجاجًا، وكان معظمها في القطاع الحكومي^١.

ومن أبرز الفئات الاحتجاجية في هذه الفترة أيضًا كان المعلمون فقد أعلنوا مع بدء العام الدراسي إضرابًا عن العمل وكان إضرابًا قويًا للمطالبة بإقرار الكادر، ورفع الحد الأدنى لأجر المعلم إلى ٣ آلاف جنيه، وصرف حافز الإثابة، وشهد عدد من المدارس اشتباكات بين أولياء الأمور والمعلمين، احتجاجاً على تعطيل الدراسة، فيما تواصلت الفوضى الإدارية والأمنية والصحية بالمدارس، في عدد من المحافظات، ولكنه انحسر هذا الإضراب تدريجيًا^١.

ومن هنا نجد أن القطاع الحكومي لا يزال أعلى القطاعات احتجاجًا، فمثلما سجل هذا القطاع أعلى معدلات الاحتجاج قبل ثورة ٢٥ يناير، وتحديدًا عام ٢٠١٠، فقد كان الأكثر احتجاجًا بعد هذه الثورة سواء خلال الحكم العسكري، وكذلك بعد تولي الرئيس محمد مرسي السلطة. وهو ما يعني عدم تغير أوضاع هذا القطاع بصفة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير.

٢- **المطالب** : تحدثنا سابقًا عن المطالب العمالية التي تفاقمت منذ تطبيق سياسة الخصخصة في أوائل التسعينيات، التي تجسدت في إصلاح الأجور وتثبيت العمالة المؤقتة، والفصل التعسفي. وقد استمرت المطالب نفسها عقب الثورة، وخاصة المطالب الأساسي الذي تضمنه شعار هذه الثورة ألا وهو تحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن جاء في مقدمة المطالب مطلبًا مناسبًا مع أجواء الثورة التي تستهدف التخلص من النظام القديم (بتعبير توكفيل) وهو تطهير الشركات بتغيير القيادات، ومحاسبتهم على مظاهر الفساد المالي والإداري، كما كانت هناك احتجاجات على قيادات تم تعيينهم بعد الثورة، ومن أمثلة هذه الاحتجاجات اعتصام عشرات العاملين في اتحاد الإذاعة والتلفزيون أمام مبنى "ماسبيرو"، للمطالبة بإقالة أسامة هيكل، وزير الإعلام الجديد، وتحقيق العدالة في الأجور بين القيادات والعاملين^١.

كما عبر العمال عن مطالبهم من خلال احتفالهم بعيدهم الثاني عقب ثورة ٢٥ يناير في الأول من مايو ٢٠١٢ الذي تحول إلى مظاهرات ومسيرات غضب حاشدة، وقد شارك فيها الآلاف في القاهرة وعدد من المحافظات، بجانب بعض القوى الاجتماعية والسياسية. ووجهت خلالها سهام احتجاجاتها نحو المجلس العسكري "الحاكم" ومجلس الوزراء، والإخوان المسلمين، للتأكيد على مطالبهم بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الأجور، وإعادة شركات الخصخصة إلى القطاع العام، وإصدار قوانين تعبر عن الحريات النقابية، وتثبيت العمالة المؤقتة، وتطهير المؤسسات والهيئات الحكومية من العسكريين وقلوب النظام السابق، وانضم إليهم عدد ضخم من طلاب جامعتي عين شمس والأزهر، للتأكيد على أن الثورة "لا تزال مستمرة". وانطلقت هذه الاحتجاجات بمسيرة ضخمة من أمام مقر الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، توجهت إلى ميدان التحرير، لتلتحم بمسيرات عمالية متفرقة^١.

علاوة على ذلك، لم تقتصر احتجاجات العمال على المطالب الاجتماعية فقط، بل شاركوا مختلف فئات المجتمع في الاحتجاجات السياسية، ونذكر على سبيل المثال تنظيم عمال شركة

غزل المحلة فى الغربية فى ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢ لمسيرة ضمت نحو ٢٠٠ عامل وعاملة عقب خروج الوردية النهائية، احتجاجاً على الإعلان الدستورى، وعدم تمثيلهم تمثيلاً حقيقياً داخل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور المصري^١.

يوضح ما سبق أن ثورة ٢٥ يناير أعادت اهتمام العمال بالقضايا السياسية، فلم تعد احتجاجاتهم مقصورة على المطالب الاجتماعية كعهد الاحتجاجات العمالية فى ظل النظام السابق.

٣- أشكال الاحتجاج: تمثلت الأشكال الاحتجاجية عام ٢٠١١ فى ٣٣٨ اعتصامًا، ١٦١ وقفة احتجاجية و ١٥٨ إضرابًا، و ٢٥٩ تظاهرة، و ٤٠ تجمهراً وفقاً لتقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان. كما أوضح تقرير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع نهاية العام، تنوعت أشكال الاحتجاج ما بين ١٢٨ اعتصام و ٢٧ وقفة احتجاجية، و ٢٧ وقفة احتجاجية، و ٢٥ حالة إضراب عن العمل، و ٣ حالات إضراب عن الطعام، وتهديد بالاعتصام، وحالتي قطع طريق، وحالة تجمهر، وحالة تهديد بالإضراب^١.

من الملاحظ مما سبق أنه لا تزال الأشكال أو الأساليب الاحتجاجية التقليدية للعمال - فى كافة القطاعات - معمولاً بها، إلا أن هناك أشكال أخرى للاحتجاج اتسمت بالعنف عقب الثورة فقد تم استخدام الرصاص والمولوتوف للتعبير عن الاحتجاج فى كافة المحافظات^١. كذلك انتشر شكل قطع الطرق والسكك الحديدية فى كافة المحافظات. ومن أمثلة تلك الاحتجاجات، ما قام به مئات العاملين بالمنطقة الحرة فى الإسماعيلية فى ٢٥ يوليو ٢٠١١ بقطع طريق "الإسماعيلية- القاهرة"، احتجاجاً على عدم تنفيذ مطالبهم، بالحصول على نسبة ١٥% زيادة فى رواتب وتحسين الأجور وتثبيت المؤقتين. وفى المنوفية، قطع نحو ٣٠ من أهالى قرية "أسطنها" الطريق الواصل إلى بنها.

كما تم ابتكار أساليب احتجاجية تعكس الإصرار والصمود حتى تتحقق المطالب، ففى بنى سويف ارتدى العاملون المؤقتون بالأزهر "الأكفان"، خلال اعتصامهم أمام المنطقة الأزهرية تأكيداً على أنهم مستمرين فى الاعتصام، والإضراب حتى الموت أو التعيين، مرددين هتافات:

"يا شيخ الأزهر فينك فينك... قرار التعيين بينا وبينك". وقد واصل المعتصمون إغلاق المنطقة الأزهرية، وتعطيل العمل بها سبعة أيام متتالية^١.

بالإضافة إلى الانتحار كأسلوب للاحتجاج، فقد أوضح تقرير مركز الأرض انتحار ٧ عمال في شهر أكتوبر ٢٠١١ بعد عجزهم عن توفير متطلبات أسرهم^١، فسابقاً نشرت الصحف في العامين ٢٠٠٩، ٢٠١٠ عن أعداد متزايدة من حالات الانتحار، أغلبها لشباب بسبب غلاء المعيشة وعدم القدرة على الإتيان بالحدود الدنيا من متطلبات الحياة، وبلغ عدد حالات الانتحار المعلنة منذ يناير ٢٠١٠ حتى أغسطس من العام نفسه إحدى عشرة حالة^١. وهو ما يبين استمرار الأزمات، بل وتفاقمها بعد الثورة مما قد يدفع البعض للانتحار .

علاوة على ذلك، يعد مكان الاحتجاج أحد العوامل التي ربما تؤثر بشكل أو بآخر على أسلوب الاحتجاج. فبعد أن كان الاحتجاج في مقر العمل، ثم انتقل إلى شارع مجلس الشعب ومجلس الوزراء الذي استمر كمقر للمحتجين والمعتصمين بعد الثورة، وبالطبع ميدان التحرير كرمز للثورة المصرية وتأكيداً على استمرارها حتى تتحقق مطالبها، فضلاً عن تكرار محاولات اقتحام مباني المحافظات، ومحاصرتها، بل والتهديد بإحراقها^١، ومن أمثلة تلك الاحتجاجات ما حدث في كفر الشيخ في ٢٠ يناير ٢٠١٣، حينما احتجز عمال المحاجر المؤقتون والمطالبون بالتنشيط والعمالون بالمخابز والمطالبون ببيونات البوتاجاز المحافظ ، وطالبوا بطرده من المحافظة لعدم تلبية مطالبهم وتمكنت قوات الأمن من فض الاحتجاجات بالقوة^١.

٤- شكل استجابة السلطة السياسية: منذ بداية انطلاق الاحتجاجات العمالية تكرر التأكيد من خلال وسائل الإعلام المختلفة على العواقب الوخيمة لهذه الاحتجاجات على الاقتصاد المصري الذي تدهور بشكل ملحوظ بفعل وقف عجلة الإنتاج. علاوة على التنبؤ باندلاع ثورة الجياع التي ستجتاح مصر وستقضي على الأخضر واليابس إذا ما استمرت هذه الاحتجاجات.

وقد ارجع العمال شيوع مثل هذه الأحاديث حول الاحتجاجات العمالية يمثل محاولة من جانب السلطة السياسية؛ لتشويه هذه الاحتجاجات. وقد صُدر بيان من خلال حركة "تضامن" في ٢٠ فبراير ٢٠١١ تحت عنوان "بيان من مجموعة من العمال والموظفين: الاضراب مشروع مشروع" وقد بدأ البيان بتوضيح مبررات هذه الاحتجاجات، كما يلي: "كان عمال مصر من القوى

الرئيسية التي مهدت وشاركت في ثورة ٢٥ يناير الشعبية. دفعنا لذلك إيماننا بمطالب الثورة وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي زادت حدتها في السنوات الأخيرة، وفي إطار هذه الثورة نمارس حقنا في الاحتجاج للمطالبة بما سبق أن أعلنه منذ سنوات حقنا في حياة كريمة وعدالة اجتماعية. لكن من عجائب الأمور أنه عندما بدأت أصوات العمال تعلو ضمن من علت أصواتهم للمطالبة بحقوقهم، اتهمنا البعض بتخريب الاقتصاد وعرقلة الإنتاج، وطالبونا بالعودة إلى العمل وإعطاء فرصة لذات النظام ونفس الحكومة. والعمال يسألون.. فرصة لماذا؟ لاستكمال مسيرة التخريب، أم لسنوات أخرى من الوعود الزائفة تضاف على الثلاثين عامًا الماضية.. سنوات ترفع أرباح المنتفعين وتزيد من بؤسنا".

كما استهدف هذا البيان التعبير عن رفض العمال والموظفين لتحميل احتجاجاتهم عبء خراب الاقتصاد المصري، بل فند البيان الأسباب الحقيقية - من وجهة نظرهم- التي ساهمت في تخريب الاقتصاد المصري على النحو التالي: " أيها السادة المنتقدون لاحتجاجاتنا.. من يحكم مصر وخرّب اقتصادها وأفقر أهلها على مدار ٣٠ عاما لم يكن العمال، ليسوا هم من سرقوا أموال البنوك وهربوها إلى الخارج ثم عادوا دون حسيب أو رقيب، لم يكونوا هم الذين باعوا الشركات والمصانع بأبخس الأثمان وأغلقوا مئات المصانع وشردوا عمالها، لم يمنحوا أراضي الدولة بسعر التراب لرجال الأعمال، ليسوا هم من أدخلوا المبيدات المسرطنة إلى الزراعة المصرية فقتلت الزرع والبشر في آن واحد، لم يحتكروا السلع وألهبوا ظهور المصريين بنار أسعارها.. لم يكن هم من فعلوا هذه العينة من المصائب في مصر. المسئول الحقيقي عن خراب الاقتصاد المصري هو هذا النظام ورجال أعماله وحزبه الذي مازال يحكم حتى اليوم، فبدلاً من أن تطالبوا العمال بتك حقم في الاحتجاج، قفوا إلى جانبنا للقضاء عليه تماماً، وانتزاع حقوقنا بالكامل".

وقد أُختتم البيان بإصرار العمال على استمرار الاحتجاجات حيث أُشير إلى "لقد عرف العمال منذ وقت طويل طريق انتزاع حقوقهم، وعمقت الثورة لدينا قدرتنا على الكفاح من أجل نيل مطالبنا المشروعة، لذلك فلن نتوقف أبداً عن الاحتجاج حتى نحصل على حياة كريمة تليق بمن يصنع كل الخيرات في هذا البلد". فضلاً عما تضمنه البيان من دعوة للمشاركة في مليونية يوم

الجمعة في ميدان التحرير للتعبير عن مطالب العمال التي جاءت في مقدمتها، إقرار حد أدنى وأقصى للأجور، ووقف برنامج الخصخصة الذي تم وصفه "بالفساد".

ويعكس هذا البيان استمرار عدم ثقة العمال في السلطة السياسية بعد الثورة التي يرونها مجرد امتداد للنظام السابق الذي غرس جذوره في الدولة المصرية، ولم تستطع الثورة اقتلاعه. من هنا تعد احتجاجات ما بعد الثورة استكمال للنضال الذي بدأ في ظل هذا النظام.

بالإضافة إلى ذلك، فمتلما مارست السلطة وخاصة في العشر سنوات الأخيرة من عمر النظام السابق، أساليب قمعية للتغلب على كافة أشكال الاحتجاجات - سواء الاجتماعية أو السياسية- فقد استمر استخدام العصا الأمنية لفض الاعتصامات بالقوة، وقد سبق أن طرحنا أمثلة على ذلك. علاوة على ذلك لم تتخل السلطة السياسية عقب الثورة (في ظل حكم المجلس العسكري أو حكم الرئيس محمد مرسي) عن آلية إصدار القوانين التي من شأنها أن تكبح جماح المحتجون أيًا كانت ماهيتهم، وبالفعل صدر مرسوم قانون تجريم الاعتصامات والتجمهر رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ وقد أقره المجلس العسكري. وتنص المادة الأولى من المرسوم على أنه: "يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن ٢٠ ألف جنيه، ولا تتجاوز ٥٠ ألفاً أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قام أثناء سريان حالة الطوارئ بوقفة احتجاجية، أو نشاط ترتب عليه منع أو تعطيل أو إعاقة إحدى مؤسسات الدولة، أو إحدى السلطات العامة، أو إحدى جهات العمل العامة أو الخاصة عن أداء عملها".

ويرفع القانون العقوبة إلى الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ٢٠٠ ألف جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أثناء الوقفة أو النشاط أو العمل". فيما أقرت المادة الثانية من هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، ويبدأ العمل به في اليوم التالي لتاريخ نشره، بما يعني سريانه منذ ١٣ أبريل ٢٠١١.

ولقى هذا القانون هجوماً وردود أفعال غاضبة من جانب القوى السياسية، حيث اعتبرت ٣٠ منظمة حقوقية ونقابات عمالية وأحزاب سياسية هذا المشروع بمثابة "انتكاسة للديمقراطية ولمطالب ثورة ٢٥ يناير".

ولقد أصدرت حركة تضامن (بالاشتراك مع بعض الأحزاب السياسية) عدة بيانات أعربت من خلالها عن انتقادها لهذا القانون ومن بينها البيان الذي صدر في ٢٦ مارس ٢٠١١ تحت عنوان "جوهر الحريات السياسية ولن نتنازل عنه الحق في الاعتصام والتجمهر والاحتجاج السلمي" وقد استهدف هذا البيان توضيح أن المشاركات العمالية البارزة مثل إضراب النقل العام وغزل المحلة وغيرها هي التي مهدت لقيام ثورة ٢٥ يناير التي تضافرت في شعارها المطالب الاجتماعية والسياسية، وقد ذُكر في هذا الصدد أن "هذه المشاركات التي أكدت بشكل واضح وصريح الارتباط العضوي بين النضال من أجل الحريات السياسية والنضال ضد القهر والاستغلال الاجتماعي وأنه لا يمكن الحديث عن حرية تحت وطأة الفقر والاستغلال والنهب".

وقد ورد في هذا البيان تكرار تأكيد إدعاء بأن الاحتجاجات العمالية معوقاً للاستقرار الاقتصادي يستهدف القضاء على النضال العمالي، بل وثورة ٢٥ يناير، وقد جاء هذا المشروع الذي يجرم الاعتصامات والاضرابات ليستكمل ما فشل في تحقيقه التضليل الإعلامي.

كما صُدر بيان آخر في ٧ يونيو ٢٠١١ تحت عنوان " لا للمحاكمات العسكرية للعمال" وقد طالبت الحركة (بالاشتراك مع بعض الأحزاب السياسية والقوى المدنية) من خلال هذا البيان الإفراج الفوري عن العمال المعتقلين من شركة بتروجيت وعودتهم جميعاً للعمل. وقد أوضح هذا البيان سوء إدارة المسؤولين للأزمة على النحو التالي : "لم يجد العمال أمامهم سوي ممارسة حقهم في الاعتصام أمام وزارة البترول وذلك للمطالبة بحقهم في العمل، واستمر هذا الاعتصام لمدة أسبوعين، وبدلاً من التفاوض مع العمال علي تنفيذ مطلبهم في العودة ل عملهم، قامت الشرطة العسكرية بإلقاء القبض منذ أربعة أيام علي خمسة منهم، واليوم تم تجديد حبسهم ١٥ يوماً أخري، وكأن السادة المسؤولين لا يكفيهم تشريد العمال هم وعائلاتهم، ولا يكفيهم اعتصامهم في الشارع لمدة ١٥ يوم متواصلة دون أن يسأل فيهم أي مسئول، بل يتم اعتقال ٥ منهم وتعريضهم للمحاكمة العسكرية لا لشيء سوي لمطالبتهم بحقوقهم من خلال اعتصام سلمي أمام الوزارة التابعين لها؟؟ ويبدو أن الحكومة والمجلس العسكري يحاولان تطبيق القانون المشبوه".

أما البيان الثالث الصادر من الحركة في ١٣ يونيو ٢٠١١ فكان تحت عنوان "لا للانقضاء على المطالب الاجتماعية" فلم يختلف مضمونه كثيراً على البيانات السابقة، حيث جاء بعض ما ورد بالبيان على النحو التالي: "لم تكن هذه الاجراءات سوى موجه أخرى من موجات الهجوم على حق الفئات الأفقر في الضغط من أجل انتزاع حقوقهم، فالهجمة على

الاضرابات "الفئوية" - واعتبارها ضد المصلحة العامة بل ضد الثورة- لم تقطع منذ إسقاط رأس النظام، وقد ساهم تواطؤ بعض القوى السياسية المحافظة التي استمرت في الإدانة المستمرة لهذا المطالبات المشروعة في إعطاء الغطاء الشرعي لإصدار قانون تجريم الاعتصامات... فنحن نطالب بالتراجع فوراً عن قانون تجريم الاضرابات والاعتصامات"

وعلى الرغم من هذه الانتقادات تم تفعيل هذا القانون من خلال صدور أول حكم على ٥ عمال حيث قضت المحكمة العسكرية يوم ٣٠ يونيو ٢٠١١ بالسجن على هؤلاء العمال مع إيقاف التنفيذ لقيامهم والعشرات من زملائهم بالاعتصام أمام مبنى وزارة البترول لأسبوعين مما تسبب في إعاقة الوزارة عن أداء عملها بحسب ما جاء في حكم المحكمة^١.

كما صدر أول حكم بالحبس في جريمة "قطع السكة الحديد" في يوليو ٢٠١٢، حيث عاقبت محكمة جنابات الأقصر ٥ متهمين بسنة مع إيقاف التنفيذ لقيامهم بالتحريض وقطع المواصلات وتعطيلها وتعريض سيرها للخطر، بوضع أسطوانات بوتاجاز على سكة الحديد^١.

من ناحية أخرى، تفاقمت الاحتجاجات العمالية في القطاعات المختلفة، ولم يتخل معظمها عن ثوب العنف الذي ارتدته منذ قيام ثورة ٢٥ يناير، نظراً لعدم تحقيق مكاسب اجتماعية من شأنها أن تحقق العدالة الاجتماعية، فضلاً عن عدم صدور قانون الحريات النقابية.

ب- أثر ثورة ٢٥ يناير على الاحتجاجات الطلابية :-

١- **الفئات الاحتجاجية:** انطلقت الاحتجاجات في كافة الجامعات المصرية، بل امتدت إلى الجامعات الخاصة التي سبق أن شارك بعض طلابها في ثورة ٢٥ يناير، من هنا لم تكن تلك الجامعات بعيدة عن الموجة الاحتجاجية التي اجتاحت الجامعات الحكومية، نظراً لأن هناك مطالب مشتركة بينهما.

٢- **المطالب:** في إطار المشاركة الملحوظة لطلاب الجامعات المصرية في ثورة ٢٥ يناير، باعتبارهم تنتمي إلى فئة الشباب التي حملت الشعلة الأولى للثورة. فقد قامت هذه الفئة، وبدعم من بعض أساتذة الجامعات وبصفة خاصة أعضاء حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات بنقل هذا المطلب الشعبي "بإسقاط النظام" إلى الحرم الجامعي لتعلن رغبتها الملحة في تطهير الجامعات من "بقايا النظام" المنتمين للحزب الوطني وإجراء انتخابات لاختيار رؤساء الجامعات وعمداء

كلياتها. ومن هنا كان مطلب تغيير القوانين واللوائح التي تنظم النشاط الطلابي داخل الجامعة بهدف رفع سقف الحرية داخل الحرم الجامعي هو المطلب الرئيسي الذي من أجله اجتاحت جامعة القاهرة وعين شمس والأزهر، فضلاً جامعات الأقاليم موجة احتجاجية عقب تنحي الرئيس السابق^١.

وقد أصدرت حركة "حقي" بياناً في ٧ مارس ٢٠١١ تحت عنوان "تكريم الشهداء باستكمال ما بدأناه، وليس بالشعارات والأغاني الزائفة" حيث بدأ البيان بتوجيه التحية لطلاب كلية الإعلام أو كما أطلق عليهم في البيان "الثوار المعتصمون دفاعاً عن أهداف الثورة ومطالبة برحيل ومحاكمة رموز نظام مبارك في الجامعة" كما تمت تهنئة "ثوار" جامعة الزقازيق الذين نجحوا في إسقاط رئيس جامعتهم. وقد ورد بالبيان: "إن الجامعة لن تتحرر إلا برحيل وحاسبة آخر ذيل من ذبول نظام مبارك في إدارتها". وكأن الجامعة كانت بمثابة دولة داخل دولة كليتهما محتل من جانب رجال النظام السابق. وقد تضمن البيان دعوة للتجمع في جامعة القاهرة؛ للتأكيد على المطالب الطلابية التي جاءت في مقدمتها طرد أمن الدولة من الجامعات، وإنهاء كافة أشكال السيطرة الأمنية على الحياة الجامعية.

كما كانت هناك العديد من المطالب الطلابية الأخرى التي قامت من أجلها العديد من الاحتجاجات في تلك الفترة، كقيام احتجاجات على قرار إجراء انتخابات الاتحادات الطلابية وفقاً لللائحة القديمة، حيث نظم نحو ١٥٠ طالباً من طلاب جامعات القاهرة، وعين شمس، وحلوان، وقفة احتجاجية أمام وزارة التعليم العالي اعتراضاً على هذا القرار. فيما أعلنت جامعة القاهرة فتح باب الترشح لإجراء الانتخابات اعتباراً من ١٨ مارس ٢٠١٢. وبدأ طلاب عدد من الحركات "الاشتراكيون الثوريون، ومقاومة، وتحرير، وثوار هندسة القاهرة" تظاهراتهم، مرددين هتافات: "أول مطلب للطلاب لائحة جديدة ودعم كتاب"^١.

على الرغم من ذلك فقد أجريت أول انتخابات طلابية بعد الثورة في ٢٤ مارس ٢٠١١ والتي شارك فيها طلاب التيارات السياسية المختلفة بقائمة موحدة لأول مرة في تاريخ الجامعات، حيث لم يتم شطب أي طالب بسبب انتمائه السياسي أو الديني^١.

كما عقدت ١٧ حركة طلابية مؤتمراً صحفياً بحزب التيار المصري، في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، لرفض اللائحة الطلابية الجديدة، التي انتهت من إعدادها اتحاد طلاب مصر.

وأشارت الحركات الطلابية فى بيان لها إلى ما يلي: "نرفض إقرار اللائحة التى يحاول ما يسمى "اتحاد طلاب مصر" تمريرها وإقرارها، دون الرجوع إلى جموع الطلاب"، وقررت إطلاق حملة لمقاومتها وتنظيم ورش عمل من أجل إخراج لائحة طلابية تعبر عن جموع الطلاب^١.

ومثلما شارك كافة الفئات بصرف النظر عن انتماءاتهم الطبقية فى مطالب ثورة ٢٥ يناير، فقد شهدت الجامعات احتجاجات حول المصاريف الدراسية فى كل من الجامعات الحكومية والخاصة أيضاً. فعلى سبيل المثال شهدت كلية التجارة بجامعة الأزهر تظاهر المئات من طلاب وطالبات يوم ١١ إبريل ٢٠١١ للمطالبة بخفض الرسوم الدراسية وتطوير العملية التعليمية^١.

كذلك شهدت الجامعة الأمريكية والبريطانية والألمانية مظاهرات اعتراضاً على زيادة المصروفات بنسبة تتراوح بين ٩% إلى ١٠%. فضلاً عن تظاهر طلاب الجامعة الألمانية للمطالبة بإنشاء اتحاد طلاب حر، حيث قام عدد من الطلاب ومنهم أعضاء الاتحاد القديم بتنظيم وقفات احتجاجية داخل مقر الجامعة للاحتجاج على رفض إدارة الجامعة بإعداد الاتحاد للائحة الجديدة^١. وشهدت الوقفات الاحتجاجية داخل الجامعة تزايداً ملحوظاً بعد أحداث أسناد بورسعيد التى أسفرت عن وفاة أحد طلاب الجامعة، ونظم زملاؤه وقفة للمطالبة بالقصاص له اشتملت عددًا من الفعاليات السياسية اعتراضاً على سياسات الحكم العسكري^١.

ولم تكن المطالب الطلابية فحسب محور اهتمام الطلاب كعادة تاريخ الحركة الطلابية التى بجانب مطالبها الفئوية، بما يندرج ضمن احتجاجاتها المطالبة بالديمقراطية، والقضايا المتعلقة بالحريات. فقد اندلعت العديد من الاحتجاجات ضد حكم العسكر، منها: تنظيم نشطاء الجبهة الطلابية لحركتى ٦ أبريل وكفاية ونشطاء الائتلافات الثورية بجامعة القناة يوم ١٢ فبراير ٢٠١٢، وقفة احتجاجية ضد المجلس العسكرى؛ لتطالبه بتسليم السلطة فوراً والتحقيق فى أحداث بورسعيد والقصاص لشهداء الثورة، وكانت أكثر الكليات مشاركة فى الإضراب كلية التجارة والهندسة. وفى بورسعيد، نظم الأساتذة والطلاب وقفة احتجاجية بمقر رئاسة الجامعة ببورفؤاد شارك فيها د. عماد عبدالجليل، رئيس الجامعة وأعضاء بهيئة التدريس وطلاب وهتف المحتجون بسقوط حكم العسكر وأدانوا حادث أسناد بورسعيد^١.

كما أعلن طلاب الحركات السياسية، كحركة ٦ إبريل والاتحادات الطلابية بالجامعات، خريطة تحركاتهم الاحتجاجية بمناسبة يوم الطالب العالمى يوم ٢١ فبراير ٢٠١٢، المناهضة للحكم العسكرى، والمطالبة بمحاكمة المتورطين فى قتل الشهداء، وسن قانون يضمن مجانية

التعليم. وحدد طلاب جامعات القاهرة وعين شمس وحلوان خريطة فعاليات هذا اليوم، حيث ينظم طلاب جامعة القاهرة مسيرة من أمام البوابة الرئيسية للجامعة إلى مجلس الشعب مرورًا بكوبرى عباس الذى شهد حادثة قتل طلاب الجامعة، بإطلاق الرصاص وفتح الكوبرى عليهم أثناء المظاهرة المناهضة لاتفاقية إسماعيل صدقى باشا مع الإنجليز عام ١٩٤٦. فيما نظم طلاب جامعتى عين شمس وحلوان مسيرات طلابية بالجامعتين^١.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عدة احتجاجات طلابية للمطالبة بالإفراج عن زملائهم المعتقلين. من أمثلة هذه الاحتجاجات قيام العشرات من طلاب جامعة عين شمس مسيرة طافت أرجاء الحرم الجامعى للمطالبة بالإفراج عن محمود عمران الشهير بـ"شيك" في ١١ مارس ٢٠١٢، طالب كلية الحقوق المقبوض عليه فى أحداث مجلس الوزراء، رفع طلاب جامعة عين شمس وطلاب حركة أحرار عين شمس فى مسيرتهم صور زميلهم "شيك"^١.

علاوة على اشتراك الطلاب في الاحتجاجات والمليونيات المتعلقة بالقضايا العامة ومنها على سبيل المثال، الاحتجاج على الإعلان الدستورى الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ ولاقت مواده انتقادات عديدة وخاصة المادة الثانية التي تنص على أن: "الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافاذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية". قد شهدت الجامعات مظاهرات معارضة ومؤيدة لهذا الإعلان. فقد أعلنت ١١ حركة طلابية بتنظيم مسيرة يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢ من أمام جامعة القاهرة حتى ميدان التحرير لرفض الإعلان الدستوري، وأصدرت بيانًا تعلن عن مشاركتها في مليونية الثلاثاء ٢٧ نوفمبر التي دعت إليها بعض القوى المدنية والسياسية^١.

كما نظم طلاب جامعة سوهاج من التيار الشعبى والدستور وائتلاف شباب الثورة ورموز من القوى السياسية والشعبية تظاهرات في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢ داخل الجامعة وأصدروا خلالها بياناً نددوا فيه بالإعلان الدستوري.

من ناحية أخرى، قام الآف من طلاب جامعة المنصورة وكذلك طلاب وأساتذة جامعة الأزهر فرع أسيوط المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢ بتنظيم مظاهرة تأييداً للرئيس محمد مرسي والإعلان الدستوري^١.

٣- أشكال الاحتجاج: انتهج الطلاب في احتجاجاتهم الطلابية سياسة التصعيد التي تم انتهاجها في ثورة ٢٥ يناير، فنطرح على سبيل المثال احتجاجات طلاب كلية الإعلام جامعة القاهرة بشأن إقالة عميد الكلية أسامة عبد العزيز. بدأت هذه الاحتجاجات باعتصام طلاب كلية الإعلام أمام الكلية، مطالبين برحيل رئيس الجامعة وعميد الكلية. وتضامن عدد من طلاب كليات جامعة القاهرة وقسم الإعلام بكلية الآداب بجامعة جنوب الوادي مع زملائهم بكلية الإعلام^١.

حاول الطلاب المعتصمون نقل اعتصامهم إلى داخل الكلية، مما أدى إلى حدوث اشتباكات بالأيدى بين عدد من الطلاب الرافضين لبقاء العميد من جانب وبين عدد من الطلاب المؤيدين لوجوده من جانب آخر، وتحولت الكلية إلى حالة من الفوضى والهلع بين الطلاب والأساتذة، وأمام ذلك رفع أساتذة قسم الصحافة شكوى رسمية ضد العميد لاتهامه بإثارة الفوضى بالكلية من خلال استخدام الطلاب^١.

وفي خطوة تصعيدية - بعد اعتصام أكثر من ١٤ يوماً- امتنع الطلاب المضربون عن الطعام عن استخدام المحاليل الطبية التي نصح بها الأطباء وقال أحد الطلاب: "لا يوجد أماننا خيار سوى الموت أو رحيل العميد سامي عبد العزيز"^١.

وقد اتسم رد فعل قيادات جامعة القاهرة على تلك الاحتجاجات بالتحفظ على الانصياع لتلك المطالب، حيث أصدرت الجامعة بياناً صحفياً بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١١ انتقدت فيه تظاهر الطلاب لإقالة قيادات الجامعة^١.

كما شهدت العديد من الكليات نصب الطلاب المحتجون للخيام داخل الحرم الجامعي، فعلى سبيل المثال، قام بعض طلاب كلية دار العلوم بنصب الخيام للمطالبة برحيل العميد^١.

٤- شكل استجابة السلطة السياسية: لم تتخذ السلطة السياسية عن استخدام العصا الأمنية، حيث اعتمدت على الشرطة العسكرية لفض الاعتصام بالقوة، وإحالة بعض الطلاب وأساتذة الجامعات للتحقيق.

ولقد أصدرت حركة "طلاب المقاومة" بيانًا في ٢٣ مارس ٢٠١١ بعنوان "متضامنين مع طلاب الإعلام المعتصمين" ومن خلال هذا البيان تعرضت الحركة لممارسات الشرطة العسكرية إزاء اعتصام طلاب كلية الإعلام الذي كان مبررًا، وهو ما أوضحه البيان على النحو التالي: "بينما نحن نكتب هذا البيان التضامني مع طلاب كلية الاعلام المعتصمين في كليتهم من أجل إقالة عميد الكلية سامي عبد العزيز عضو اللجنة الاعلامية بالحزب الوطني، ورغم شرعية مطالب الطلاب وكون اعتصامهم سلمي وحضاري لم يقوموا فيه بتخريب او تدمير للممتلكات، قامت قوات الشرطة العسكرية بفض اعتصام الطلاب بالقوة باستخدام أبشع وسائل العنف ضد الطلبة المعتصمين من سحل وضرب واعتقال للطلاب الراضين لفض الاعتصام. استخدمت الشرطة العسكرية العصي الكهربائية واطلاق النار في الهواء لترهيب الطلاب. علاوة على اعتقال ٤ حتى الآن الشرطة العسكرية تقوم باستخدام كافة أدواتها القمعية لفض اعتصام الطلاب الذين رفضوا أن يكونوا عبيدًا، وأن يقولوا نعم.. كل ذنبهم أنهم قالوا لا للفساد.. رفضوا استمرار عميد كليتهم الذي ساهم يوما في تحريك آلة الحزب الوطني الإعلامية المضللة للجماهير فبعد أن عجز الجيش عن ايجاد طريقة لعزل سامي عبد العزيز قرر قمع حركة الطلاب بعد أن أصبحت صدادًا مؤلمًا للمجلس العسكري الأعلى وملهم لحركات طلابية أخرى في الجامعات المصرية التي تنتفض الآن لكي تتطهر من الفساد وأذئاب النظام السابق".

وذكر البيان في النهاية مطالب الحركة المتمثلة في: "الافراج عن كافة الطلاب المعتقلين وتلبية كافة مطالب طلاب كلية الاعلام وباقي الجامعات المصرية التي تشهد إنتفاضة حقيقية، ونحذر الجيش من التعامل بغطرسة وعنف مثلما فعل النظام السابق".

ولقد أدانت حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات فض الاعتصام بقوة عن طريق الشرطة العسكرية، وإحالة عدد من الأساتذة للتحقيق، كما تقدمت الحركة بمذكرة احتجاجية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ضد استدعاء قوات الشرطة العسكرية إلى الحرم الجامعي واستخدامها القوة ضد الطلاب^١.

كما طالبت الحركة بإلغاء جميع التحقيقات التي أحيل إليها الطلاب والأساتذة بسبب مطالبتهم برحيل القيادات، رفض أساتذة كلية الإعلام المثول للتحقيقات للمرة الثانية على التوالي لحين إبلاغهم بالجهة التي أحالتهم والتهم المنسوبة إليهم^١.

وقام عدد من الطلاب بوقفه احتجاجية نددوا فيها بتدخل الشرطة العسكرية فى شؤون الجامعات، وتضامن وفد من نقابة الصحفيين، وحركة ٩ مارس وشباب ائتلاف الثورة وعدد من منظمات المجتمع المدني مع الأساتذة والطلاب فى وقفهم^١.

علاوة على ذلك، تم وقف ٢٥ طالبًا من الجامعة الألمانية بسبب مطالبتهم بتخفيض المصروفات، ثم تم فصل ٥ طلاب من الجامعة الألمانية، وقد قامت العديد من الاحتجاجات لطلاب جامعة عين شمس وكذلك حركة ٩ مارس لإعلان تضامنهم مع هؤلاء الطلاب، من خلال تحريك دعوى قضائية ضد إدارة الجامعة^١.

من ناحية أخرى، يمكن القول إن ثورة ٢٥ يناير أحدثت تطورًا جذريًا فى أحوال الجامعة المصرية من إلغاء الحرس الجامعي التابع للدولة، وحل الاتحادات الطلابية وتشكيل اتحادات طلابية جديدة، مع إجراء انتخابات لاختيار عمداء ووكلاء ورؤساء الانتخابات بدلاً من التعيين، ويبقى هناك مطالب مثل إجراء تغيير شامل لقانون تنظيم الجامعات وقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من أجل تحقيق استقلالية الجامعة، وهو مطلب نادى به أساتذة الجامعة منذ سنوات، خاصة حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعة.

خاتمة

لم تنجح ثورة ٢٥ يناير فى التخفيف من حدة شعور فئتي العمال والطلاب بالحرمان المتجسد فى الهوة بين ما يتوقعونه وما يحصلون عليه، فضلاً عن حرمانهم من ممارسة حقوقهم السياسية لسنوات طويلة، بل إن أحداث العامين التاليين للثورة قد أدت إلى تقاوم هذا الشعور وهو ما انعكس على ثقافة الاحتجاج لدى هاتين الفئتين للأسباب التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- على الرغم من أن النظام السابق استطاع أن يطمس ملامح النضال الاحتجاجي لفئتي العمال والطلاب بأسلوبه القمعي، إلا أنه قد أستعادا أنفاسهما فى سنوات النظام العشر الأخيرة؛ نظرًا لتردي سياساته. وقد جاءت مشاركة العمال والطلاب فى ثورة ٢٥ يناير التي أسقطت نظام دام ثلاثون عامًا فى ثمانية عشر يومًا استكمالاً لهذا النضال، وربما ذلك جعلهما يعتقدان أن نجاح هذه الثورة مرهون على تحقيق مطالبهما، والاستماتة من أجل إنجاز ذلك.

٢- أعادت ثورة ٢٥ يناير اهتمام العمال - تحديداً - بالشأن السياسي العام، بعد أن ظلت المطالب الاجتماعية والاقتصادية هي المحور الأساسي وربما الأوحد لاحتجاجاتهم. أي أن الاحتجاجات العمالية والطلابية لم تعد مقصورة على مطالبهما الفئوية فقط.

٣- كانت لثورة ٢٥ يناير دوراً كبيراً في إكساب فئتي العمال والطلاب سمة الإصرار على الاستجابة للمطالب، واتباع سياسة التصعيد التي قد أثبتت فعاليتها من خلال هذه الثورة، وهو ما أدى إلى ابتكار العديد من الأشكال والأساليب الاحتجاجية التي اختلفت عن الأشكال التقليدية إلى حد كبير، كما كان لاستجابة السلطة السياسية بعد الثورة أيضاً اسهام بارز في ظهور تلك الأشكال.

٤- استمر افتقار النظام السياسي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير - إلى حد كبير - إلى العوامل التي يتوقف بناءً عليها انفتاح الأنظمة السياسية لمطالب الحركات الاجتماعية، كالدور الفعال للأحزاب السياسية. فنجد أنه على الرغم من التضامن الملحوظ لبعض الأحزاب السياسية، فضلاً عن الحركات الاجتماعية مع الاحتجاجات العمالية والطلابية بعد ثورة ٢٥ يناير بصفة خاصة، إلا أن ذلك التضامن لم يشكل ضغطاً ملحوظاً على السلطة السياسية، والدليل على ذلك تمرير بعض القوانين (كقانون تجريم الاعتصامات والتجمهر رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١) التي لاقت هجوماً عنيفاً من جانب القوى السياسية كافة.

ومن ثم يمكن القول أنه إذا كانت ثورة ٢٥ يناير قد أحدثت تغييراً ملحوظاً في الاحتجاجات العمالية والطلابية، فقد اتسمت استجابة السلطة السياسية لتلك الاحتجاجات بالثبات إلى حد ما، فضلاً عن استمرار غياب فن إدارة الأزمات عن أذهان قياداتها، وهو ما يجعل تلك الفئات الاحتجاجية (وبصفة خاصة العمال) تفقد ثقتها في جميع الأصوات التي تناديها بضرورة وقف الاحتجاج، وتدوير عجلة الإنتاج، ومن شأن ذلك أن يُنذر بتفاقم الآثار السلبية لمسلسل الاحتجاج الذي لا تنتهي حلقاته دون تحقيق الأهداف التي تنتظرها الفئات المحتجة.

وأخيراً، ينبغي أن تسترد الدولة هيبتها، بتفعيل القانون وليس من خلال الوسائل القمعية؛ لكي تفرق بين الفوضى والحق في الاحتجاج والتعبير عن الرأي بالوسائل السلمية المشروعة.

المراجع والهوامش

- (١) جمال حمدان: شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، ج٤، القاهرة، دار الهلال، د.ت، ص ص ٥٢٢-٥٢٣.
- (٢) محمود عودة: التكيف والمقاومة: الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٥، ص ٢٠٢.
- (٣) أحمد أبو زيد وآخرون: حكمة المصريين، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩، ص ٢٣٨.
- وهناك دراسة مهمة لسيد عويس بعنوان "رسائل إلى ضريح الإمام الشافعي" التي تعرضت لأحد آليات الاحتجاج عند المصريين المرتبطة بالشكوى، وذلك بإرسال خطابات للإمام الشافعي التي تعبر عن القهر والظلم الذي يواجهه المصري ولا يجد ملجأ يلوذ به إلا المشايخ والأولياء .
- (٤) محمود عودة: مرجع سابق ، ص ٢٠٠.
- لمزيد من التفاصيل حول ثقافة التحايل انظر:
- هناء الجوهري: ثقافة التحايل: دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبرى، ط٢، د.ن، ٢٠٠٨.
- (٥) طاهر عبد الحكيم: الشخصية الوطنية المصرية: قراءة جديدة لتاريخ مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢، ٧٣.
- (٦) محمد الجوهري: ملاحظات نقدية على دراسات الثقافة والشخصية، (في) الشخصية المصرية في عالم متغير، الندوة السنوية الخامسة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٩.
- (٧) طرح مرتون ما أطلق عليه " أنماط التكيف" إزاء ما يسود المجتمع من تناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية، وي طرح كل نمط شكل من أشكال استجابة أفراد المجتمع إزاء هذا التناقض، وهذه الاستجابات هي: الاستجابة التوافقية (هي نمطاً سوياً من وجهة نظر المجتمع، حيث يمثل تقبلاً لقيم المجتمع ومعاييرهم) والاستجابة الابتكارية (تقبل لقيم المجتمع السائدة ولكن الوسائل المشروعة لتحقيق هذه القيم غير متاحة لهم، وبالتالي يبحثون عن وسائل بديلة لتحقيق هذه القيم) الاستجابة الشعائرية (رفض لقيم المجتمع السائدة ولا يطرح بديلاً) الاستجابة الانسحابية (رفض لقيم المجتمع ووسائل تحقيق هذه القيم ويعيش الأفراد منعزلين عن المجتمع). لمزيد من التفاصيل انظر:
- محمد الجوهري وعدلي السمري (محرران): المشكلات الاجتماعية، القاهرة، د. ن، ٢٠١٠.
- (٨) شحاتة صيام: ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢، ص ص ١٤١ - ١٤٣
- (٩) ايمان محمد حسني عبد الله: الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٢، ص ٣٢٢.
- (١٠) لمزيد من التفاصيل حول الاحتجاجات المشتركة بين العمال والطلبة؛ كانتفاضة فبراير ١٩٦٨ المطالبة بالديمقراطية بعد هزيمة ١٩٦٧ انظر: مريم مخيمر: عوائق وتحديات المشاركة السياسية التقليدية في مصر،

(في) الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر قبل و أثناء وبعد الثورة (أعمال ندوة)، القاهرة، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٢.

(١) Pamela E. Oliver, Jorge Cadena-Roa, Kelley D. Strawn: Emerging Trends in the Study of Protest and Social Movements, **Political Sociology**, vol 11, 2003. P 9.

<http://www.ssc.wisc.edu>.

(١٢) ظهرت قضايا العمال حركة تضامن عام ٢٠٠٧، ويغلب على هذه الحركة الطابع اليساري، وتهدف إلى خلق رأي عام مؤيد لقضايا العمال والفلاحين، في مقابل ما يتعرضون له من انتهاكات جسيمة من قبل أصحاب الأعمال أو النظام السابق، وكانت تهتم بهذه القضايا فقط ولا تهتم كثيراً بقضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي. وكان أعضاء الحركة يسعون إلى تنظيم التظاهرات والوقفات الاحتجاجية مع الأهالي والمتضررين في منطقتهم، وليس في المناطق التي اعتاد الأمن على رؤية التظاهرات والوقفات الاحتجاجية فيها (على سلم نقابة الصحفيين على سبيل المثال) مما أعطى التظاهرات طابعاً غير تقليدياً. موقعها الإلكتروني:

<http://tadamonmasr.wordpress.com>

لمزيد من التفاصيل انظر:

- حبيبة محسن: حول المشاركة السياسية غير التقليدية للشباب من التيار اليساري المصري، (في) الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر قبل و أثناء وبعد الثورة (أعمال ندوة)، القاهرة، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٢، ص ٨٥-٩٠.

(١٣) حركة حقي هي حركة طلابية بجامعة القاهرة والإسكندرية والمنصورة، ترفع شعار "ياللا بينا نوحده جهودنا من أجل تعليم مجاني وجامعة حرة"، وتضع الحملة وسائل الاتصال بها من خلال المدونة . موقعها الإلكتروني: <http://hakycairo.blogspot.com>

- أما حركة طلاب المقاومة تعرف نفسها بأنها "مجموعة من الطلبة اتفقوا على ضرورة وجود حركة طلابية تدافع عن حقوق الطلبة ومصالحهم... على أن تكون منبراً يدافع عن حق كل طالب في الجامعة ولا يتنازل عنه"، وتضع وسيلة الاتصال بها من خلال رقم هاتف محمول و بريد إلكتروني وصفحاتها على موقع فيس بوك. موقعها الإلكتروني: <http://tolaabmokawma.com>. لمزيد من التفاصيل انظر:

- فاطمة الزهراء عبد الفتاح: المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية، القاهرة، دار العالم العربي، ٢٠١٢، ص ٨٥.

(١٤) جون سكوت وجوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، (ترجمة) محمد الجوهري وآخرون، مج ١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١١، ص ١٦٠.

(١٥) شارلوت سيمور - سميث: موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، (ترجمة بإشراف) محمد الجوهري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص ٢٩١.

(١٦) جون سكوت وجوردن مارشال: مرجع سابق، ص ٤٩٦-٤٩٨.

(١٧) جون سكوت وجوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، (ترجمة) محمد الجوهري وآخرون، مج ٢، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١١، ص ٣٦٤.

(١٨) جون سكوت وجوردن مارشال: **موسوعة علم الاجتماع**، (ترجمة) محمد الجوهري وآخرون، مج ٣، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١١، ص ٢١١.

(١٩) حسنين توفيق إبراهيم: **الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي**، (في) **حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص ٢٨٣.

(٢٠) جون سكوت وجوردن مارشال: مرجع سابق، مج ٢، ص ص ٣٠-٣١.

(^١) Craig Calhoun: **Sociology**, Sixth Edition, New York, Mc Graw- Hill, 1994.

(^١) Pamela E. Oliver, Jorge Cadena-Roa, Kelley D. Straw , OP.Cit ,P 2.

(٢٣) ايمان محمد حسني: مرجع سابق، ٣٢٧.

(٢٤) أليكسي دو توكفيل: **النظام القديم والثورة الفرنسية**، (ترجمة) خليل كلفت، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.

(٢٥) ايمان شومان: **علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص ص ١٧٦-١٧٨.

(٢٦) أنتوني جينز: **علم الاجتماع**، (ترجمة) فايز الصياغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٣٩٥-٣٩٧.

(^١) Ricard T. Schaefer: **Sociology: A Brief Introduction**, OP.Cit , p 448.

- يعد السلوك الجمعي الناجح، بشكل عام، ليس نتاج عمل الأفراد الذين تمت استثارة دافعيتهم بصورة متطابقة كل التتابع. وإنما هو نتاج وجود مزيج من الدوافع، سواء على مستوى الفرد أو مستوى الأفراد كلهم. فالتعاون يحتاج إلى بعض الأفراد الذين لا يحركهم مجرد المنافع والذاتية لكل منهم. لمزيد من التفاصيل انظر:
- جون إستر: **تفسير السلوك الاجتماعي: نحو مزيد من الانطلاق والتحديات أمام العلوم الاجتماعية**، (ترجمة) معتز سيد عبدالله، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢، ٦٢٢-٦٢٤.

Protest and Opportunities: The Political Outcomes of Social Movements, (^١)Felix Kolb:
New York, Campus Verlag Frankfurt, PP 1-3.

(^١)Herbert P. Kitschelt :Political Opportunity Structures and Political Protest: Antinuclear Movements in Four Democracies, **British Journal of Political Science**, Vole 16, Issue 01 , January 1986.

<http://journals.cambridge.org>

(٣٠) أماني مسعود: **المهمشون والسياسة في مصر**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ص ص ١٢١-١٢٢.

(٣١) المرجع نفسه، ص ص ١٢٣-١٢٤.

(٣٢) امتد نضال الحركة العمالية المصرية - منذ نشأتها في سنة ١٨١٨ بإدخال محمد علي الصناعات الحديثة- على المطالب الاقتصادية إلى النضال السياسي والوطني ليشمل النضال من أجل تحرير الوطن من سيطرة المستعمر الأجنبي ومن الاستغلال والقهر معاً. لمزيد من التفاصيل انظر:

- صابر بركات: حركة الطبقة العاملة في مصر، (في) الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦، ص ص ٣٣٢-٣٣٣.
(٣٣) المرجع نفسه، ص ص ٣٣٣-٣٣٥.

(٣٤) فيما يتعلق بتاريخ الحركة الطلابية فلم تكن هناك اتحادات طلابية بالمعنى النقابية قبل عام ١٩٥٢، وإنما كانت هناك تيارات سياسية نشطة، وفي نهاية الخمسينيات ظهرت الاتحادات الطلابية ككيانات تابعة للاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب، وفي سبتمبر ١٩٦٨ أقر المؤتمر العام للطلاب لائحة ١٩٦٨. وجاء فيها أن الاتحاد المؤلف من اتحاد طلاب الجامعات واتحاد طلاب المعاهد العليا وفروع الاتحاد العام لطلاب مصر خارج الوطن له الصفة النقابية وبيّش أوجه نشاطه لتحقيق أهدافه عن طريق أربع لجان رئيسية منها لجنة العمل السياسي، ولكن وزارة التعليم العالي أكدت الربط بين الاتحادات الطلابية والاتحاد الاشتراكي، وتم تقنين نظام الريادة والحرس الجامعي، إلا أنه أعقب أحداث مايو ١٩٧١ تم إلغاء نظام الريادة الذي يمكن الأساتذة من الإشراف على أنشطة الاتحادات الطلابية ونظام الحرس الجامعي المعمول به منذ ١٩٥٤ والذي يقضي بوجود الشرطة والأمن في الجامعات، وسرعان ما تقرر إعادة نظام الريادة في الفترة التالية لحرب ٦٧، كما صارت موافقة الأمن شرطاً أساسياً للترشح في الانتخابات الطلابية. لمزيد من التفاصيل انظر:

- أحمد التهامي: الشباب والسياسة: خبرات العمل الطلابي، (في) مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب (مصر في عيون شبابها)، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٢، ص ص ٣٦٠-٣٦١.

(٣٥) حسنين توفيق إبراهيم: مرجع سابق، ص ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٣٦) محمد حافظ دياب: انتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١١، ص ص ٢١٩-٢٢٠.

(٣٧) حسنين توفيق: الدولة والتنمية في مصر (الجوانب السياسية: دراسة مقارنة)، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠، ص ص ٢٧١-٢٧٣.

(٣٨) أحمد مجدي حجازي: المواطنة والانتماء بين النظرية والتطبيق: التجربة الماليزية نموذجاً، (في) أحمد مجدي حجازي (محرر)، المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ٢٠١٠، ص ص ٢٦-٢٧.

(٣٩) عمار علي حسن: الحركات السياسية الجديدة: صعوبات التجذر الاجتماعي، (في) أحمد ثابت (محرر)، حدود الإصلاح السياسي، القاهرة، ميريت، ٢٠٠٧، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

المزيد من التفاصيل حول مقدمات ثورة ٢٥ يناير انظر:

- أحمد مجدي حجازي: الثورة المصرية.. علامة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٢، أبريل ٢٠١١.

(٤٠) علي الدين هلال: النظام مرجع سابق، ص ص ٤٦٩-٤٧١.

(٤١) أحمد بهاء الدين شعبان: صراع الطبقات في مصر المعاصرة: مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢، ص ٤٢.

(٤٢) أحمد بهاء الدين شعبان: دور النضال الديمقراطي في نشر ثقافة التغيير، (في) أحمد ثابت (محرر)، حدود الإصلاح السياسي، القاهرة، ميريت، ٢٠٠٧، ص ص ١٥٦-١٥٧.

- (٤٣) صابر بركات: مرجع سابق، ص ٣٣٣.
- (٤٤) خالد كاظم أبو دوح: نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أبريل ٢٠١١، ص ٥٥.
- (٤٥) تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٢، سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في ظل العولمة بناء عالم أحر ممكن احتجاجات العمال في بر مصر في مواجهة الفصل والتشريد، العدد ٢٢، مارس ٢٠٠٢.
- (٤٦) محمد العجاتي: الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، (في) الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ٢٢٤.
- (٤٧) تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٢، سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، العدد ٨٤، احتجاجات عمال مصر المحروسة: أكثر من ٣٠٠ احتجاج خلال النصف الأول من ٢٠١٠، أغسطس ٢٠١٠.
- لمزيد من التفاصيل انظر:
- Marina Ottaway and Amr Hamzawy: **Protest Movements and Political Change in The Arab World**, policy outlook, carnegie, 28 January, 2011, p 3-4.
- (٤٨) تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان يناير ٢٠١١، سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، احتجاجات العاملين والمستقبل المجهول، العدد ٨٨، يناير ٢٠١١.
- (٤٩) السيد يس : ما قبل الثورة: مصر بين الأزمة والنهضة نقد اجتماعي ورؤية مستقبلية، القاهرة، دار نهضة مصر، يونيو ٢٠١١، صص ٣٦١-٣٦٢.
- (٥٠) حسنين توفيق إبراهيم: مرجع سابق، صص ٢٩٦-٢٩٧.
- (٥١) أحمد عبد الله: الطلبة والسياسة في مصر، (ترجمة) إكرام يوسف، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٨٧.
- (٥٢) نفيسة حسن: الحركة الطلابية في مصر كما تعكسها الصحافة المصرية خلال عقد التسعينيات، (في) محمود الكردي (محرر) الشباب ومستقبل مصر، الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع كلية الآداب - جامعة القاهرة ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠٠٠، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠١، صص ٦٧-٧١.
- (٥٣) أحمد التهامي عبد الحي: الحركة الطلابية المعاصرة في مصر: البنية والتوجهات المستقبلية، أحوال مصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٠٨.
- <http://digital.ahram.org.eg/articles>
- (٥٤) خلود صابر وآخرون: الحقوق والحريات الطلابية في ضوء التعديلات القانونية الأخيرة، القاهرة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠٠٨، ص ٢٢، صص ٤٠-٤١.
- (٥٥) أحمد التهامي: الحركة الطلابية المعاصرة في مصر، مرجع سابق.
- (٥٦) أكرم حنا خليل: أثر الثورة على أوضاع الاقتصاد المصري، (في) ثورة ٢٥ يناير : قراءة أولية ورؤية مستقبلية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس ٢٠١١، ص ٢٣٣.
- (٥٧) جريدة المصري اليوم ٢٠١٢/١٢/٣١
- (٥٨) المصري اليوم ٢٠١٢/٩/٢٥.

- (٥٩) المصري اليوم ٢٠١١/٨/١
(٦٠) المصري اليوم ٢٠١٢/٥/٢
(٦١) المصري اليوم ٢٠١٢/١١/٢٨
(٦٢) المصري اليوم ٢٠١٢/١٢/٣١
(٦٣) المصري اليوم ٢٠١١/٢/١٩
(٦٤) المصري اليوم ٢٠١١/٨/٢٩
(٦٥) المصري اليوم ٢٠١١/١٢/٤
(٦٦) بسمة عبد العزيز: إغراء السلطة المطلقة: مسار العنف في علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ، ط١، القاهرة، صفصافة، ٢٠١١، ص ٩١.
(٦٧) المصري اليوم ٢٠١٣/٢/٤
(٦٨) المصري اليوم ٢٠١٣/١/٢١
(٦٩) المصري اليوم ٢٠١١/٤/٢٣
(٧٠) المصري اليوم ٢٠١١/٧/١
(٧١) المصري اليوم ٢٠١٢/٧/١٩
(٧٢) المصري اليوم ٢٠١١/٣/١٠
(٧٣) المصري اليوم ٢٠١١/٣/٩
(٧٤) المصري اليوم ٢٠١١/٣/٢٨
(٧٥) المصري اليوم ٢٠١٢/٣/٢٩
(٧٦) المصري اليوم ٢٠١١/٤/١٢
(٧٧) المصري اليوم ٢٠١١/٩/١٣
(٧٨) المصري اليوم ٢٠١٢/٢/١٣
(٧٩) المصري اليوم ٢٠١٢/٢/١٣
(٨٠) المصري اليوم ٢٠١٢/٢/١٩
(٨١) المصري اليوم ٢٠١٢/٣/١٢
(٨٢) المصري اليوم ٢٠١٢/١١/٢٥
(٨٣) المصري اليوم ٢٠١٢/١١/٢٨
(٨٤) المصري اليوم ٢٠١١/٣/٢٨
(٨٥) المصري اليوم ٢٠١١/٤/٥
(٨٦) المصري اليوم ٢٠١١/٤/٢٢
(٨٧) المصري اليوم ٢٠١١/٣/٢٣
(٨٨) المصري اليوم ٢٠١١/٣/٢٢
(٨٩) المصري اليوم ٢٠١١/٣/٢٨
(٩٠) المصري اليوم ٢٠١١/٤/٥
(٩١) المصري اليوم ٢٠١١/٣/٢٩

العدد السابع عشر (٢٠١٦) الجزء الاول

(٩٢) المصري اليوم ٢٠١٢/٣/٤